

ع ١٥٦



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه ع ١٥٦

مکتبۃ النبی صلی اللہ علیہ وسلم طباطبائی



کتاب بخانه آستان قدس

اسم کتاب جواب سائل - عربی و رسالہ

مؤلف محیب آقا سید مرتضیٰ علم الہدی

خطی نسخ ۲۳۰ و ۲۳۱ سطر - مختلف الطر

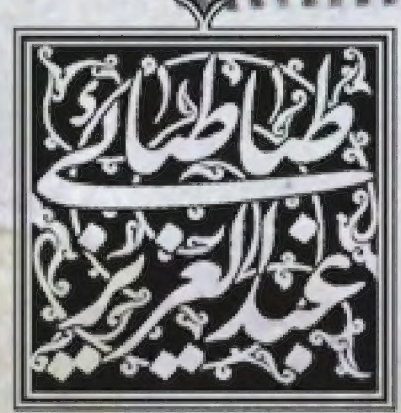
سال طباعت تحریر ۶۶۰ عدد اوراق ۶۰۰

جزء کتب فصرہ شماره ۱۳۵ و ۱۳۶ و ۱۳۷ و ۱۳۸ و ۱۳۹ و ۱۴۰

شماره عمومی ۳۳۳ تا ۳۳۶ شماره قبض

واقف ابن خاتون تاریخ وقف ۷۰۶

طول عرض قفسہ



بنیاد محقق طباطبائی
نسخہ ۱۵۶/ع

امور عکس و سیکر و فیلم آستان قدس

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
سبيلا إلى الهدى والنجاة
والطريق إلى طيبات الدنيا
والآخرة

في هذا كتاب في بيان فضائل أحمد بن محمد بن محمود
صلى الله عليه وسلم وأما
من لا يعرفه فليعلم أنه من أهل بيت
السبط الطيارين وأما
من لا يعرفه فليعلم أنه من أهل بيت
الدين والدين نظاما وبتدريسه
خزانة بيد بلقيس حلالا وحراما
الذي وضعه الله في كتابه فليعلم أنه من أهل بيت
عباد الرحمن الذين يمشون على الأبرار هفوا وإذا قاموا
قال سلافا وعلى له داه ودرية الطير الطائر
المتفلا (أما) يرون العول يهدى الربح خلد على الله
رطبه هذا السبب أن في الدنيا
مما أطله وسيرا



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه ۱۵۶/ع

الكتاب
المجلد
الصفحة
رقم الأوراق
رقم الأوراق
رقم الأوراق

بسم الله الرحمن الرحيم
 الى هو الله الاله صوره جميع الاما
 صيدا لجميع الموحدين



بنیاد محقق طباطبائی
 نسخه ۱۵۶/ع

نصر في هذا الكتاب الشجالي
 الشجالي
 غفر له ولوالديه
 والاعضاء الاخرى
 غفر له ولوالديه
 والاعضاء الاخرى
 غفر له ولوالديه
 والاعضاء الاخرى

مقام

۶۶۶

1624 V

مجموعه رسائل سید مراد علی قلی خان قزوینی
جلد و پانزده سماح حکمران و افسر اسد الله

جواب ما سُئِلَ عنه الشيخ ابو عبد الله
محمد بن عبد الملك التتاز رحمه الله

تأليف سيدنا درهم العالم للعالم
القدوس الصدوق المحقق السيد الشريف
المرتضى علم الهدى ذي المجدين ابي القاسم
علي بن الحسين الموسوي قدس الله روحه
ونور ضريحه

كتابنا في التتاز

١٢٨٧
تتاز
محمد بن عبد الله

١٢٨٧
محمد بن عبد الله



ولو عدلنا على الاجماع ايضا فيه لجاز لان من خالف من اصحابنا خاصة في تعيين
كلمات من هذا الموجود وتبديلها وخريفها عما اتركت عليه شاذ لا يعول
على خلاف مثله لكننا اذا عدلنا في هذا الفصل على هذه الطريقة وزيفنا خلاف
من خالف فيها وشذ عنها جاز ان يعول في الفصل الثاني وهو في نقصان
وانه لا زيادة على هذا الموجود على هذه الطريقة ولا خلاف من خالف
في ذلك من قلة الحديث من اصحابنا موثرا في هذا الاجماع كما لم يجعله موثرا
في الفصل الاول واما الدلالة على الفصل الثاني فهو اننا نعلم ان كل حادث
وقع ظاهرا فاشيا فلا بد من نقله الذي يوجب العلم ويشمل الصدر
ويقطع العذر فاذا فقدنا نقله على الوجه الذي ذكرناه والعلم به
القطع على انتفايه ولهذا نقطع على انه لا بلدين واسط وبعدا
اكبر منهما ولا غزاة ولا حرب للنبي صلى الله عليه واله الا ما نقل وعرف
ولا حادثة عظيمة ظاهرة الا ما قد روي ودون ولا خليفة للنبي عليه السلام
غير من شرط وذكروا بهذه الطريقة يعلم ان القرآن لم يعارض بما هو الفصح
منه ثم كتم ذلك وطوي لبعض المغراض وينظر هذا كله نعلم انه لا
زيادة في كل كتاب مصنف وشعر مدون على مضبط وتداول وان لم يكن
في زمن جرير والفرزدق شاعر شعر منها واعلا طبقته واظهر منزلة
كتم امره وطوي شعره حسدا له ومنافسة ثم استمر ذلك والامان
لولا الطريقة التي ذكرناها من ان يكون كتاب شيبويه على اضعاف حجمه
فبعد بعض جاشديه واعدا به الى احسنه واجمع له اهل العربية
فنقصه وحذفه وصادف ذلك قوة منه وبسطة فاستمر له وكذلك
القول في كتب الفقه والعلوم والاداب وهذا من قايليه ومرتكبيه
دخول في مذهب التسمية داعي الاخبار والذين يذهبون الى ان الحق
موقوف على ما شوهد وعوين دون غيره وللقران منزلة الظاهرة والرواية

الراحة على جميع ما عددناه من كتب العلم وادوين الشعر لان الداعي الى نقل
القران وضبطه وكما له وتماه ديني شرعي تروحي فيه الجنة وتخاف النار
وليس كذلك لدواعي الى نقل العلوم والاداب والاشعار لان المغراض فيها
دينيوه ونقطة على حقايقها يرجع الى العادات ومجاريها والقران يشار الى
هذه الامور تروحي واعيا والبواعث على نقلها ويفرد عنها بالدواعي الدينية
القوية والاصل في الطريقة التي شلكتها العلم بالمدرجات لان احدا نابع العلم
يدركه اذا تكاملت شرائطه ويعلم نقي لا يدركه وينقطع على انتفايه فالطريق
الى العلم بالمدرجات هو ان يكون من قبيل ما لو حضر لوجب دراهم فشي حضر
ادركناه وعلمناه اذا تكاملت لشرائطه ومتي لم ندركه هذه صفة قطعنا
على نفيه وان لم يكن كحاضر لنا وتجعل انتفا الادراك له والعلم به طريقا الى
انتفا حضوره اذا كان مما لو حضر لا درك وعلم وكذلك القول فيما طريقة
الاخبار ان كل شي لو وقع لوجب نقله والعلم به فان قيل الفرق بين ما ذهبنا
اليه في نقصان القران وبين الزمتمونه من معارضة القران وتجويز بلادان
وقايع وحوادث وملوك زائدة على اعرف ونقل اننا نعلم ضرورة في كل
ذلك انه لم يكن ونقطع عليه وانتم لا تعلمون ولا تملكون من ادعاء مثل
ذلك في نقصان القران لثبوت الخلاف فيه قلنا الطريق الى العلم بنفي
جميع ما ذكرناه هو انه لو كان لوجب نقله وظهوره على وجه يوجب العلم
فاذا لم يكن ذلك علمنا نفيه وهذه الطريقة قد افسدتموها على انفسكم
لتجويزكم ان يكتم من القران ما كان ظاهرا فلا يخفى في النقل المقضي الى العلم
ومن افسد طريق علم بشي مخصوص لا يجوز ان يكون عالما به وهذا القول
لمن خالفنا في الروية اذا جوزت حضور جسم كشيء من غير ان تدركه
وكان صحيح البصر مع ارتفاع الموانع كما فاجزان يكون بين يديك قبل

يرقص وانهار جارية وجبال راسية وانت لا تراها لان الله تعالى لم يفعل لكل الادراك
فاذا قال لنا علم ضرورة انه ليس بين يدي جبل ولا قبل في هذا العلم انما
ذكرتموه قلنا طريق العلم الى نفي المديركات قد افشده على نفسك لاني انما اعلم
انه لا مدر لك حضري اذا كنت عالما بانه لو كان لا در كنت واذا اجزت ان
تخضر فلا ادركه مع ارتفاع الموانع سددت الطريق الى العلم انتباهه ولهذا
لا يعلم الضرير بانه لا جسم لحضرة لانه لا يجوز ان يكون بين يديه لانه يعلم انه
متي كان ادركه وعلمه فلا يسلم لكل العلم بنفي البلدان والحوادث ومعارضة
القرآن مع افشاد الطريق الى العلم بانتفاء ذلك فان قالوا نحن نعلم في
نفي ذلك كله على الاجماع الذي قد دل الدليل عندنا على ان الحجة فيه قلنا وهذا
اطرف واعجب لانه لو كان الطريق الى العلم بنفي ما ذكرناه الاجماع لو جئت من
لا يعرف حجة الاجماع من الخلق اجمعين الا يعلموا ما ذكرناه ويشكوا فيه
وتجاوزوا جميع ما عدناه لان حجة الاجماع عند الامامية انما تستدل الى
وجود امام معصوم في كل زمان وعند مخالفيهم ان دليل الاجماع القرآن
او السنة والملمة والبراهمة وكل مخالف في الشريعة ينفي طريق حجة
الاجماع ويعلم نفي جميع ما عدناه كما يعلم نفي ما لا يدركه من الاجتهاد
الكثاف فلو كان هذا معلقا بالاجماع لارتفع العلم عن الاصح الاجماع
ولا يراه حجة ولا فرق بين من نفي عن مخالف في حجة الاجماع العلم بنفي
البلدان والحوادث والوقائع الزائدة على ما علمناه وجوز شكهم في ذلك
وبين من نفي عنهم العلم بالمديركات وقد كان ينبغي على هذه الطريقة
الفاسدة ان يكون من شك في وجود امام معصوم في كل زمان بعد
ان كان عالما به ومن شك في النبوة بعد علم بها ان يشك في بلدان زائدة
وحوادث وملوك غير من عرفناه كما يشك عند شك في النبوة في الشرايع
وكل متعلق بها وبني عليها والمعلوم خلاف ذلك فان قيل كيف تقدمون

علي ان تدعوا ان المنقوص من القرآن لم ينقل وقد نقلت الشيعة من طرفها
الفاظ كثيرة رويها انها كانت من جملة القرآن وتقل رواية العامة ايضا
شيئا كثيرا من هذه الالفاظ مما ليس ثابت في المصحف ولا موجود في جملة
قلت اول ما نقوله في هذا السؤال ان الشيعة لا تدعي ان كل ما نقص من
القرآن وحذف قد وردت الاخبار به بل يذهبون الى ان الذي تضمنت الاخبار
المنقولة ذكره من هذه الالفاظ قليل من كثير وجزء من كل وقد صرحوا
بان في السور القصار ما كان كشورة البقرة طولا وانه نقص منه حتى انتهى
الى هذه القلة ومن كان هذا مذهبه لا ينفصل بهذا الانفصال وكلامنا
متوجه عليه ولازم له ثم لو سلمنا ان جميع ما نقص من القرآن قد نقلت
الفاظه في اخبارهم معلوم ان هذه اخبار احاد لا توجب علما ولا تثبت صدرا
ولا تقطع عدرا ولا تعمل الا على انها برية من ضعف الطرق ونهاه الكنا قلن
وتخليط المخبرين وليست كذلك عند التصريح والتأمل واحسن احوالها
ان توجه لظن البعيد عن العلم اليقيني وقد بينا ان كل امر واجب نقله
اذا وقع انتشاره وحصول العلم به بحج نفيه اذا لم ينقل على هذا الوجه
ولا فرق في وجوب القطع على نفيه بين ما لا ينقل اصلا وبين ان يوجد نقله
في الاحاد الا ترى ان معارضة القرآن وهي من الباب الذي اذا وقع وجوب
ظهوره ونقله على وجه الظهور والانتشار لا فرق في وجوب نفيها لها
بين ما لا ينقلها ناقل ويذكرها اذا ذكر وبين ان ينقلها الواحد والاشان لان
ما يجب نقله على وجه مخصوص وكيفية معينة لا فرق بين ان تنقل على وجه
مخالف لتلك الكيفية وبين ان لا ينقل جملة ولعمري هذه الطريقة لا يلتفت
الى نقل الاحاد لبلدان ووقائع وحوادث زائدة على ما عرفناه وعهدناه
لان هذا الباب الذي اذا وقع وجب ظاهر النقل به وتداول الكل له

ولا يجوز ان يقف على لاحاد فاذا اقدنا هذه الطريقة فيه قطعنا على اقتضائه
وصار نقل الاحاد فيه كانه لم يكن فان قيل هذا كلام من قد نشط لنقض اصوله
في الامامة والاشهاد الى اصول المعتزلة لانهم يقولون في دفع النص
الجلي على امير المؤمنين صلوات الله عليه وسلامه الذي تنفرد الشيعة
الامامية بنقله على مثل هذه الطريقة بعينها فيقولون لو كان النبي صلى الله عليه
واله وسلم قد نص على امير المؤمنين صلى الله عليه وسلم بالامامة والخلافة بعد
ه بلا فصل مصرحا غير معرض واظهر ذلك واعلنه لوجب ان تنقله الامة بأسرها
ولا تختص بالامامية دون غيرها ويقولون لا فرق بين مدعي النص بصورة
هذه وبين مدعي معارضة القرآن وبلدان زائدة على البلدان وبكيا
بالصاع الذي كلمت لنا به في هذه الشناعات والتكيرات قلنا ما نشطنا
لنقض اصولنا ولا لالاشلاخ عن ذاهبنا وانما نفهموا عنا ما النص الجلي
الصريح الذي تنفرد الامامية خاصة به فقد عرف ان ابا جعفر بن قبه
الوازي رحمه الله كان يذهب فيه الى ان النبي صلى الله عليه وسلم ينقله مشهد جميع
كل من سمع منه خبر الغدير وخبر تبوك وانه رحمه الله قال غير مجتمع
ان يكون عليه السلام نص بهذا الضرب من النص بين يدي جماعة من اصحابه
يصح نقلها وتجب العلم بخبرها وان كانت طائفة من الامة لهذا النص العادل
عن روايته وان كان البعض الاخر منها قد رواه ونقله لهذا الاختصاص
الذي ذكره لانه لم يجز في الاصل مجري تلك الاخبار الطاهرة الفاشية
كخبر الغدير وتبوك وعلى هذه الطريقة التي اختارها ابو جعفر رحمه الله
معلوم ضرورة الفرق بين النص الجلي وبين نقل القرآن لان النص اختص
بادائه وسماعه فعم باعيانهم القرآن مودي الى الخلق مجوج به الكبير
والصغير والفصيح والاعمى منشور في الافاق وبين كل ملة من الناس
يقرا في الصلوات ويقرأ في المساجد ويحفظه الحفاظ ويلقنه الملقنون
دايماد ايتا بلا فتور ولا انقطاع ولا اخلاص ولا اغياب فكيف تجري

نقل ذلك مجري نقل خبر شيعته جماعة مخصوصة من النبي صلى الله عليه واله
في مقام واحد بغير تكرار ولا تردد وكيف يجوز ان تجري احدا الامر فيها فيه
من محدد وتناهي واعراض وانكار مجري لاخر علي ان نقل النص الجلي على طريقة
ابي جعفر رحمه الله قد قطع العذر واقبح الصدر ووجب العلم وازال
الشك لتواتر الشيعة الامامية به وخبر بعضها بوجب العلم عن كل واحد
غير موجود في نقصان القرآن ومعارضته والبلدان الزائدة والحوادث
المدعاة فاما من لم يشك طريقة ابي جعفر رحمه الله من اصحابنا وقال ان النص
الجلي وقع بحضور من جميع من سمع وشوفه بخبر الغدير وانما ان يقول
هذا النص الذي تفردت الشيعة به وتواترت بنقله قدر واه كثير من
رواة العامة من طريق الاحاد وانما خالفوا في تاويله وليس مجتمع ان يعرض
عن نقله معرضون لبعض الاغراض المعروفة فلا تخرج عما حكاه في العادات
واقسام الضرورات لانه لما كتبه قوم واعرضوا عن نقله قام به اخرون
فنقلوه وتواتروا به ونشروه على وجه يوجب العلم ويزيل التريب وليس
هذا ولا بعضه موجودا فيما بيناه من نقصان القرآن ومعارضته وشاير
ما عددناه من الحوادث والبلدان وغيرها وقد بينا ان الكتاب والاعراض
قد تم فيما لا يتكرر ولا يتردد وانما يحدث دفعة واحدة ولا يتم مثل
ذلك في المتردد المتكرر وهو ايضا فرق بين واضح فان قيل قد ابلغتم
من نقصان القرآن ما هو اجماع للشيعة الامامية لانهم مجمعون على هذا
المذهب وغير مختلفين فيه ومن مذهبكم ان الاجماع لا يكون الا على الحق
قلنا معاذ الله ان تجمع علماء الشيعة الامامية على ما قد عرفنا لادلة الواضحة
بطلانه وما صرح من اصحابنا بالقول بنقصان القرآن لا قوم من اصحاب
الحدث الذين لا يفقهون ما يقولون ولا يعلمون الي ما يذهبون وانما داهم

تقليد الحديث والتسليم لما في الرواية من حق وباطل وغيب وشميز من غير تفكير ولا تدبر ومن هذه صفته لا يعد في خلاف ولا إجماع فاما علماء اصحابنا ومتكلموا فرقتنا ونظار اهل مذهبنا كابي جعفر بن قيس وابي الاخوص وبنو نوحث ومن تقدم عليهم وتأخر عن زمانهم رضي الله عن جماعتهم فما عرف لهم قولاً صريحاً في نقصان القرآن بنبي ولا اثبات فكيف يدعي مدعي ان الامامية مجمعة على القول بنقصانه والعلماء الذين هم العمدة في الإجماع لا تعرف مذهبهم في هذا الباب ثم يقال لمن ذهب الى هذا المذهب الفاسد اذا جوزت ان يكون النبي صلى الله عليه واله قد ادعى جميع القرآن الى جميع الامة وبلغهم اياه كما اوجب عليه وأثبت وتلى وحفظ وقرب كذلك واستمع وتعلم عليه وتلقى وشكروا الى البلدان والامصار واشتمت الحال على ذلك الى ان قبض النبي صلى الله عليه واله وفي ايام ابي بكر وعمر وصدور ايام عثمان الى ان تعرض لتغيير المصاحف وتزويرها وحذف ما زاد على الموجود في هذا المصحف فتم له هذا وصار المعروف دونه والمنكر ما طرحه ونسبها على هذا الموجود فالاجتز ان يكون ما جمعه عثمان قد حذف منه ايضا بعد عثمان حذف وكثيرة واخرجت منه مواضع مختلفة وان قوماً من اعداء اهل البيت والمنافسين لم في فضائلهم اشتد ركونهم على عثمان فاطروا سوراً وآيات كانت تتضمن مدح من لا يؤثرون مدحه وتعظيم من لا يحبون تعظيمه ودم من لا يريدون دمه فان وقعت الاجابة الى التزام هذا السؤال لنزوم مثل ذلك في كل كتاب مصنف وشعر مدون وادب مشطور وكلام مذكور حتى ترتفع الثقة بجميع مخبر الاخبار ويلحق بالسنية وان لم يجزوا ذلك طويلاً بالفرق بينه وبينه اجازوه فانهم لن يكدوا فان فرقوا بين الامرين بان القرآن الذي جمعه عثمان قد تطاول الزمان

بتلاوته وتداوله على هذا الوجه فلا يمكن فيه التبديل ولا يستمر فيه التحريف قلنا والقرآن المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ايضا قد كان متلواً منذ ارسنا متناً قلاماً متداولاً في ابتداء نزوله بملكته والى شطرايाम عثمان فلا يتم التبديل والتحريف المدعيان فان قيل ولم انكرتم ان يكون ما حذف وطوي من القرآن ما حذف في ابتداء الامر وفي ايام النبي صلى الله عليه وسلم ثم استمر الامر عليه فلا يجب ان يتم في هذا المصحف المجموع ما تم فيما تقدم قلنا هذا العجب من كل شيء مضي لان القرآن انما انزل الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وسلم للابلاغ والاداء والبيان فليشئ مخلوا من ان يكون هو عليه السلام وحوش من ذلك الكلام لبعضه المعروض عن اداء جميعه او يكون صلى الله عليه واله قد ادعى ذلك وبلغه غير ان قوماً من الاعداء كتموا ذلك في حياته وبدلوه في ايامه فلا يجوز ان يكون عليه السلام ما بلغ جميع القرآن وصدع بارايه وهو ما مور بالاداء والابلاغ لان ذلك لا يجوز عليه صلى الله عليه واله ولانه ينقض لغرضه بعثته ولا يجوز ايداع ذلك وان كان لم يعمد في الاقتسام ان يكون تعالى انزل اليه لا يبلغ الجميع ويؤديه بل ليؤدي بعضاً ويكتف بعضاً لان هذا الوجه يقتضي كون انزل ما نهى عن ادائه وابلاغه عبثاً لا فائدة فيه لان القرآن انما انزل للاداء والابلاغ فاي فائدة في انزاله والا مربوطيته وهذا الوجه والوجه الذي قبله يقتضيان الا يكون لعثمان ولا لغيره من يضاف اليه نقص القرآن ذنب في نقصه لانه ما نقص شيئاً ولا حذف موجوداً وانما النبي صلى الله عليه وسلم يبلغ الا هذا الموجود اما لانه عليه السلام كلف ذلك فقصه اولم يكلف جملة ذلك وفي هذا من التجاهل فيه وان كان الامر على الوجه

الاخير وهو ان النبي صلى الله عليه وآله ينش وبلغ جميع القرآن وانما بعض اعداء
اهل البيت عليهم السلام كتم في تلك الحال لفاظا وحرف مواضع لا غرض له بهذا
الوجه ايضا ظاهر الفساد لان هذا كيف يتم في ايام النبي صلى الله عليه وآله
ومع حضوره وعرض القرآن عليه وتداوله وتناقله وان كثيرا من اصحابه
ختموا عليه القرآن دفعات في اوقات مختلفة فاي كتمان يتم مع هذه
العناية واستمرار هذه الرعاية والكلاة وهل يعتق ذلك وتخطيها له
الا من لا تحصيل له وعلى هذا المذهب ايضا لا ينبغي ان يضاف التعريف
الى عثمان ولا يجعل من معاصيه ومثاله واي لا طيل التعجب ممن يعتقد من
اصحابنا ان الله تعالى انزل في هذا القرآن نصرا كما يذم رجالا باعيا لهم
واشما بهم وانسابهم من غير كتابية ولا تعريض كما يقولون في قوله تعالى
ويوم يحض الظالم على يديه ونظايره وكيف تقبل عقولهم وتتمثل في
او كما هم ان قوما قد بلغوا الغاية القصوى في الاختصاص بالنبي
صلى الله عليه وآله وسلم والقرب منه والتماسه والاستمال عليه
وانه عليه السلام كان على ظاهر الامر يعظمهم ويحترمهم ويوقرهم بالا قوال
والافعال وفي مقال بعد مقال حتى صار هذا التوقير والترجيح
والتعظيم والتعظيم شيئا لا اعتقاد قوم فضله على امير المؤمنين عليه السلام
او مشاواتهم له وهذا لا يكون الا بالاختصاص به عليه السلام شديدا
والامر الدال على فضله وكيف يطاق هذا ان تنزل الالابات
المحكيات بدمهم وتوقنهم وتنجينهم والنداء عليهم بانهم بغاه عصاة
مناققون مداهنون مدغلون مبطلون ثم يومر النبي صلى الله عليه وآله
بتلاوة ذلك عليهم وهو المأمور بمقارنتهم ومشاورةهم وكل هذه
الاقوال مما تجتمع في قلب عاقل ولب محصيل الا ان يقولوا ان الله تعالى



بنیاد محقق طباطبائی

اهم النبي صلى الله عليه وآله بآداء القرآن على وجه التصريح بالمدح والذم
وانما اذاه على الوجه الذي تسمعه الامن عليه فهذا يقتضي نفى التحريف ونقص
القرآن عن كل احد من عثمان وغيره واذا كان النبي صلى الله عليه وآله هو الذي اذاه
في موضع التصريح واجمل في موضع التفصيل فهو الذي حرف وبدل
وحوشى من ذلك عليه السلام والذي امره بذلك منعه وعيى تعالى الله عما
يقول المبطلون علوا كبيرا وقد كان لمن ذهب الى هذا المذهب كنيث
ان يتوصل الى ذم من يريد ذمه بالدلالة الدالة على ذلك التي لا تقتضي
الى نقض الاصول وهدم الاسلام والشك في المعلومات فله في ذلك سحر
طويل ونعود بالله من سوء التوفيق وقد كان قديما يلزم من ذهب الى نقصان
القرآن ان يقال له جوز ان يكون فيما نقص منه فرايض واحكام وشرايع
وكانوا يفتصلون من هذا الالتزام بان يقولوا لو وقع هذا لكان العلم الزمان
بيئته ويوضح عنه لان التكليف اذا كان يقتضي عموم نصيبه للمكلفين
متي كتم من القرآن ما يتضمن فريضة وعبادة لم يكن للمكلفين في المستقبل
طريق الى معرفة ما يلزمهم من التكليف وهذا تكليف لا يطاق ويحول
على هذه الطريقة في الفصل بين العبادات والاحكام وبين ما يتضمن مدح
رجال او ذمهم وهذا الجواب لا ينبغي من لزوم السؤال اذا رتب على
ما ذكره وهو ان يقال ليس حذف ونقص من القرآن قد كتمان تعدد
بتلاوته وبالقرينة الى الله تعالى في قرأته وحفظه ودرسه وكان واجبا
علينا ان نقرأه في صلواتنا وان كان وجوبا على طريق التوسعة لانه واجب
له ابدال موجودة مقدور عليها فلا بد لهم من الاعتراف بكل ذلك فحينئذ
يقال لهم فقد افضى الامر الى منع المكلف العلم بما هو داخل في تكليفه ومشروع
له ومن جملة الطائفة اما على طريق الذنب او على طريق الوجوب الموسع وانما

واذا اجاز ان ينطوي على المكلف مع ثبات التكليف عليه بعض مصالحه في
 تكليفه جاز مثل ذلك في الجميع فان قيل انقطعون على صحة نقل القرآن
 والعلم به على جملته وتفصيله او تفصلون بين الجملة والتفصيل فان قلتم
 بالاول لزم علم ان يكون حروف القرآن وتفصيل اجزائه في العلم به
 والقطع عليه كالجمله وهذا مركب معجب ومتى اتفق في شيء من المعلومات
 علم الجملة والتفصيل وان قلتم بالآخر لزم علم ان يحدروا الزيادة
 والنقصان في الحروف اليسيرة والاجزاء القليلة قلنا العلم اليقيني
 محيط بالقران على جملته وتفصيله والجمله في هذا الباب لا تخالف التفصيل
 وكيف لا يكون كذلك ونحن نعلم على هذا الوجه كثير من كتب المصنفين
 وهذا من الشعر احتى يشعر اهل العلم بذلك بلفظة تزداد وتنقص
 وتقدم او تؤخر واذا تم ذلك واتظم فيما ليس بحجز لبي ولا حجة في
 الشرع ولا هو اصل في جميع العبادات والاحكام فكيف لا يجب في
 القرآن وله المزايا الظاهرة بما ذكرناه او ما نرى اهل العلم بالقران
 كيف ضبطوا قرآنه واعرابه وحروفه حتى عرفوا الاجماع في ذلك
 والخلاف وحتى لو تحداوا بحرفي واعراب في القرآن لم يسبق اليه ولم
 يقربه احد لشارعوا اليه مدفع غير معروف فضبط القرآن
 وحفظه وزمته عن تحريف وتبديل وزيادة ونقصان قد زاد على
 كل مضبوط محفوظ من علم وادب فاما العجب من تساوي الجملة
 والتفصيل في القطع والعلم فليس كذلك بحسب لان اهل العلم بنقل
 كتاب شيبويه يعلمون جملة كما يعلمون تفصيله وكذلك كتاب المزي
 في الفقه ودواوين جماعة من الشعرا يعلم على هذا الوجه حتى لا يغادر
 التفصيل الجملة وان كان ذلك غير موجود في كل المعلومات لان العلم

بوقعة بدلية لا يتساوي جملتها لتفصيلها لانا لا نعلم قطعا وينا كما جري
 فيها من عدد القتلي وما جري من ذلك على حد علمنا بالجملة وشرح هذا الباب
 وتفصيله فيعطول وفيما ذكرناه كفاية فان قيل افتقروا ان القرآن
 كان على عهد النبي صلى الله عليه واله مشورا مجمعا هذا الجمع مولفا هذا
 التاليف الذي نشاهد ام حدث ذلك بعد قلنا الصحيح الذي لا شبهة
 فيه على من سمع الاخبار وخا طاهل العلم بالقران ان القرآن مجموع على هذه
 الهية والصفة في ايام النبي صلى الله عليه واله وكيف تخفى على ذي تفصيل
 وقد علمنا ضرورة بالاجبار المتواترة ان القرآن كان يدرش وتحفظ
 جميعه في تلك الايام وقد عثر على جماعة من الصحابة كانوا يحفظونه كله
 وقد عرض على النبي عليه السلام درسا وتلاوة جماعة من اصحابه كل من مشور
 وغيره وختموه عليه عدة ختمات وحفظوا من كلامه عليه السلام في
 مواضع من القرآن اذا انتهوا اليها في القراءة ما حفظوا وكانوا يتهجدون
 بالقران ويقومون به في الليل والنهار ويذاكر بعضهم بعضا ما جري
 منه في هذا الباب وهذا كله لولا انه مشور مجموع محفوظ لا يتصور
 ولا تخيل وقد روي ان النبي عليه السلام كان يامر عند نزول كل آية بآياتها
 فيما يليق بها من السور ويقول عليه السلام اثبتوها في موضع كذا وكان
 له عليه السلام كتاب معروفون يكتبون القرآن ويثبتونه وانما قلنا
 القرآن وتكليم بطون الصحابة في ايامه عليه السلام لانه صلى الله عليه وسلم
 كان تحت اصحابه على حفظ القرآن وتلقينه فكأنوا يتبارزون
 في ذلك ويتنافسون فيه ويعولون عليه فان قيل فاذا كان الامر على

ذكرتموه فاي شيء فعل عثمان ولم يبق عليه ما اتاه في معني المصاحف وقد
 روي الكل ان ابا بكر ايضا جمع القرآن وكان يستشهد عليه فلو كان
 مجموعا مفروغا منه لما احتيج الي فعل ابي بكر ولا عثمان قلنا اما عثمان
 فاجمع من القرآن ما كان مفروقا مبددا او نظم منه ما كان شتيتا علي ما
 يعتقده من لافطة له وكيف يكون ذلك وقد بينا ان القرآن كان
 منظوما مولفا مشورا علي عهد رسول الله صلى الله عليه واله وانما جمع
 عثمان الناس علي قراءة زيد فانكر الناس عليه تخصيص ما اباحه الله تعالى
 واخراجهم من التخيير في القرات والحروف الي التعيين وجري بينه
 وبين ابن مسعود في ذلك اجري وانكروا ايضا احراق المصاحف وقالوا
 ان ذلك يقتضي الاستهانة بتحقيقها ومن اعتذر لعثمان بقوله انه خاف
 انتشار الامر في حروف القرآن وخاف الزيادة والنقصان لامارات
 لاحتمال جمع الناس علي حرف واحد لما ظنه من المصلحة وانه ايضا ما
 حرق المصاحف استخفافا بها لكن تخصيصا لها وقد تكلمنا علي ذلك
 واستوفينا في كتابنا الثاني في الامامة فاما ابو بكر فانه امر الناس
 بتدوين القرآن والزيادة في تخليده الصحف لان المعول كان علي الخط
 في ايام النبي عليه السلام وخاف من قلة الحفاظ وانتظامهم فحث علي الزيادة
 في تدوين القرآن واثباته في الصحف زيادة في تحصيله والاحتياط به
 فان قيل كيف تدعون ان القرآن كان مضبوطا محفوظا معلوما الجملة
 والتفصيل وهذا ابن مسعود وهو من شاة اهل القرآن والائمة فيه
 يخالف في المعودتين ويؤمن انهما ليستا من القرآن وهذا الي يدعي في
 كلام القنوت انه من القرآن قلنا لا تعترض الامور الضعيفة علي

القوية ولا المظنونة علي المصلحة ولا نرجع عما دلت الادلة العقلية
 عليه والجات الطرق الضرورية اليه باخبار شاذة نادرة فاما ابن
 مسعود فانا نجله ونرفع محله عن هذا الذي حكي عنه ورواه احياد
 غير محصلين ولا مستقدين لما يحكونه ويروونه علي ان احدا ما حكي
 عن ابن مسعود انه نفي كون المعودتين منزلتين علي النبي عليه السلام
 وفي جملة ما هبط به جبريل عليه السلام وانما اشبهه عليه الامر وان
 كان روي حقا في اثباتهما في جملة المصحف وظن انهما انزلتا للمعود
 خاصة فاما كلام القنوت وما روي من ان ابي بن كعب هب الي انه من
 القرآن وانه اثبت في مصحفه فهذا ايضا ما نستبعد في ابي بن كعب
 ونستضعف الرواية فيه ولا نرجع عن المعلوم المقطوع عليه عقل هذه
 الاخبار الضعيفة الشحيحة وقد قيل ان ابي بن كعب لما سمع النبي صلى الله
 عليه واله وسلم يكرر هذه الالفاظ في القنوت ولا يتجاوزها الي غيرها
 ولا يمتنع ايضا ان تكون في جملة المنزل عليه وان لم تكن من قبيل القرآن
 الحقها في مصحفه تخصيصا لها وحفظا لالفاظها لا علي انها من جملة القرآن
 وعلي سبيل الاقتراح به فقد يلحق الانسان باويل المصاحف واواخرها
 الادعية وما يريد حفظه والتقرب الي الله تعالى بالمناجاة به فان
 قيل فما تقولون فيما روي عن عمر من اية الرجم وانها كانت في كتاب الله
 تعالى تقرأ وانه لو لا خوفه ان يقال زاد في كتاب الله لاحتماله قلنا
 وهذا ايضا من باب الاعتراض علي المعلوم بما لا يبلغ حد المظنون
 ضعفا وركاكة والمشهور مما روي عن عمر في حديث الرجم غير هذا
 وما لا يوجب ان القرآن نقص منه شيء وقد روي عنه ما يستدل الي

شعيب بن الحشيب انه قال علي المنبر عشي ان يكون بعدي اقوام يكذبون
 بالرحم ويقولون لا نجد في كتاب الله فلولاً اني اكره ان ازيد في كتاب الله تعالى
 ما ليس منه لكتبته حق قد رحم رسول الله صلى الله عليه واله ورحم ابنه
 ورحمت وروي فيما يستند الي ابن عباس عن عمر انه قال لقد هممت ان اكتب
 في ناحية المصحف شهد عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف ان رسول
 الله صلى الله عليه واله رحم ورحمنا وقد جاء هذا المعنى بالفاظ مختلفة
 من طرق كثيرة وهذه الالفاظ لا تقتضي ما ادعوه من نقصان القرآن
 وان اية الرحمة كانت فيه فحذفت ولست انتكر ان يكون روي عن عمر
 ادعي من انه كان يقرأ اية الرحمة الا ان الروايات مختلفة كما ترى والتأمل
 بالظاهر المعلوم المستفيض اولى وقد تاول قوم ما روي عنه من انه
 كان يقرأ اية الرحمة وفي بعض الاخبار والشيخ والشيخة اذا زنيا
 فارحموهما البتة بان قالوا ان صح ذلك عن عمر فاجاز ان تكون اية الرحمة
 مما نسخت تلاوتها وبقي حكمها فليس هذا بمنكر في القرآن وقد يجوز نسخ
 التلاوة والحكم ونسخ الحكم دون التلاوة ويجوز ايضا نسخ التلاوة دون
 الحكم لان النسخ اذا كان تابعا للمصلحة لم ينكر كل ذلك وعمل هذه الطريقة
 نجيب المعترض بما روي ان من جملة القرآن ولوان لابن ادم واديين من
 ذهب لا يتغي اليهما قالنا ولا بما جوف ابن ادم الا التراب ويتوب الله
 على من تاب فنقول اذا عد لنا عن تخفيف هذه الرواية وتضعيفها
 لمناقاتها للدلالة القاطعة والحق الواضحة تاولنا ذلك على انه ما نسخت
 تلاوته وبقي حكمه وقد روي ان ذلك من كلام النبي عليه السلام اضافة الي
 نفسه لا الي القرآن فروي عطاء انه سمع ابن عباس يقول قال رسول الله
 صلى الله عليه واله لو ان لابن ادم واديين من ذهب لا يتغي اليهما قالنا ولا بما جوف

ابن ادم الا التراب ويتوب الله على من تاب وفي رواية اخري عن انس
 ان رسول الله صلى الله عليه واله قال لو ان لابن ادم واديين من ذهب لا
 ان يكون له اخر ولن يلافاه ابن ادم الا التراب ويتوب الله على من تاب
 وكلم في الحديث المروي من رسول منبوز مطروح مما يجوز مخالفة للعقول
 وكلم فيه من اخبار جبر وتشبيه وتجويز لله تعالى ورمي له جلت عظمته بالا
 يليق به فما التعويل على اخبار الاحاد وفيها كل جهالة وضلالة وكبر وتكبر
 وقد تاول ايضا قوم ما روي ان سورة الاحزاب كلها في اية وبنوا سبعين
 اية اذ لم يقتصر واعلى اطراح هذه الرواية وابطالها لمناقاتها للدلالة
 الواضحة بان قالوا ليس تمتنع ان يكون ما زاد على الموجود من هذه السورة
 مما نسخت تلاوته ايضا ولو كان الامر على هذا كيف كان يتذكر الصالح بذلك
 وقلوبهم طيبة وطباعهم شاكنة ودموعهم راقية مع شدة تحفظهم للدين
 وعنايتهم به واعتناقهم له وان القرآن حجة الله عز وجل الكبرى على العباد
 ومعجزة الرسول صلى الله عليه واله الباقية الحاضرة على وجه الدهر
 ولا مرجع لهم في الاحكام والعبادات والشرائع الا اليها ومن الذي
 امنهم من ان يكون فيما ذهب من هذه السورة وغيرها احكام وعبادات
 ومصالح والظاف تفوت بفوت تلاوتها وضياع ما ذهب منها وهل
 هذا منهم الا غاية الاضاعة والاهمال وسؤالنا في الدين وقد كان
 ينبغي لمن اعترف بان في القرآن ما ذهب وفقد ولم يعرف ان كلش للعزاء
 اسفا وغما وموت كدرا حزنا ويداب ليله ونهاره في طلب هذا الضائع
 واثارة ذلك لعائت وهذا لا يتم على العقلاء فيما لا يقارب عنايتهم به
 عنايتهم بالقرآن وتتمسكهم به وادامتهم على دينه وحفظه وزممه وضبطه
 فاما ما يضحك التخلي ويلقي على العجب من لا عهد له به فهو ما يروونه

ويستحسنون لتفوه به من ان عثمان وعبد الرحمن وضعها صحيفة ليكتبها
فيها القرآن فكتبها الكثير فيها فاتت شاة فاكلتها وذهب ما كان فيها
لفقد من كان تحفظه ومما يحكونه ايضا من انه قتل باليمامة قوم كثير كانوا
يقراون شيئا من القرآن كثيرا لا يقرأوه غيرهم فذهب من القرآن ما كان
عندهم ومثل هذا الف من الاحتجاج اذ لا واكل من ان يتشاغل بدفعه
ونقضه فانه مدفع منقوض بالعقول السليمة والفطر الصحيحة ولو
قبل منزله ادنى عقل وتحصيل اجر مثل هذا الذي روي في الصحيفة وفي
قتل اليمامة في كتاب مصنف مشهور وشعر الطائين علي اضعافا يوجب
الان عليه غير انه قتل قوم او عاتوا فذهب يدها بهم ما كانوا يحفظونه ولا
يعرفه غيرهم لتفر عقله من ذلك ولدفعه بضرب الدفع وحكم على من يسلكه
في ذلك انه معاند مجاهد في الجيزة العقل في شعر شاعر وتضيف مصنف
والعناية بكل ذلك ضعيفة والدواعي الى زمه وضبطه قليلة كيف تجيزه
في القرآن والعنايات به قوية والهم الى حراسته مصروفة فكيف يجوز ان يشبه
بما يحصل مثل هذا ومعلوم مشهور ان القرآن انتشر حفظه والقائمون
بتلاوته وقرايه للناس وتضاعف عددهم في زمان ابي بكر وعمر من صلاة
التراويح في شهر رمضان وان القرآن كان نخم في المساجد ويتلا من اوله الى
اخره فيها ولاي الحفاظ الذين كانوا يختمون القرآن في المساجد كيف انشوا
ما اكلته الشاة في تلك الصحيفة المكتوبة وخرج عن قلوبهم وطاعوا فيهم
الهم الا ان يقال ان الذي اكلته الشاة في الصحيفة ما جمعه الحفاظ ولا
كان فيما يملونه ويقراونه في محاربيهم وتراويحهم فهذه المكابرة الظاهرة
لان ختمات القرآن معروفة وقراته من اوله الى اخره ليلا ونهارا معهود
فكيف يدعي ان ما اكلته الشاة ما كان تحفظه احد ولا يجمعه بشر لولا قلة
الفكر فيما يطلونه اللسان وقد تاول قوم ماري في قتل اليمامة وانه

ذهب يدها بهم شي كثير من القرآن علي ان المراد به تحسينهم لتلاوته وترجيهم في قراته
وحسن النطق به والعبارة عنه فالناس في ذلك مختلفون اخلافا شديدا
فكان المراد انه ذهب يدها بهم تحسين تلاوة القرآن وترتيبها وتجويدها وقد
يقول احدها في من كان يقوم بامر في تلاوة او معرفة تاويل او تقويم وتهذيب
انه مات كذا يموت فلان وذهب يدها به وفقد يفقد فان قيل فما تقول في
قوله تعالى وان خفتن الاتقسطوا في ليا مي فالتكوا ما طاب لكم من النساء
شي وثلاث ورباع وان هذا الكلام لا يتعلق بعباده ببعضه وان لا يليق
بعباده ببعضه وانه قد روي انه كان يتردد بين الكلامين كلام حذف واطرح
فلنا هذا اتفق من ادعاء نقصان القرآن الى الطعن في هذا الموجود منه
والقدح في تاليفه وصحة نظمه ويوضح الامر في ان هذا الطعن من دسائس
المحدثين والشاكين في النبوة ان هذا يرفع الثقة بهذا القرآن الموجود وما تضمنه
من الفوائد والاحكام وتخرجه ايضا عن حد البلاغة والفصاحة لان تاليفه
ونظمه على هذا المذهب الحديث قد افسد او عثر او بدلا فاتي اعجاز يفي فيه
واي احتجاج يثبت به وهذا يقدح فيما اجمع المسلمون عليه من انه يجوز لعلماء
المسلمين ان يحتجوا على من دفع اعجاز القرآن وشك في احواله المتقدمة بان
يتحدوا الان بالقرآن ويدعوا الى معارضته فاذا تعذرت المعارضة على
جميع الخلق علم اعجازه واذ كان هذا القرآن الموجود شيئا جيدا قد احييت
معانيه وعلق في التلاوة بعضه ببعض من غير وجه تعلق صحيح فقد اطلت
هذه الطريقة المعتمد عليها المرجوع اليها ولو جهلنا وجه تعلق هذا الكلام
بعضه ببعض على التفصيل لم يضرنا ذلك لانا اذا علمنا صحة نقل القرآن على
تاليفه هذا ونظمه وانه من كلام الحكيم الذي لا يجوز ان ينزله مختل المعاني
فاشد الجاني علمنا على سبيل الجملة ان كل شيء منه وجها في الصحة والحكمة وان لم
يعثر عليه كل ناظر ومتدبر كما يقوله العلماء في جميع متشابه القرآن وتعد

فان كان متبعوا القرآن وطالبوا زلاته والمتوصلون الي القدر فيه بكل غث
 وسمين عن هذه الشبهة وكيف يثيروها ويتعلقوا بها في معاني القرآن التي
 سطرت وذكرت فان قلتم هذا ما جري في ايام الرسول عليه السلام فيخرجه
 اعدا الدين من البلاء الفصحاء هنالك قلنا وما اشرنا الي ذلك الزمان وانما
 اشرنا الي ما يلي زمان هذا التحريف والتبديل المدعيين والي وقتنا هذا
 فابن المحمدون والشاكون وشياطين اهل الذمة ومن لا شغل له الا تتبع
 القرآن والقدر فيه عن هذا الاعتراض لولا انه تخيف ضعيف لا يتمسك
 به من له فطنة وقد يتشعرا اهل التأويل الوجه في تعلق هذا الكلام ببعض
 وذكرنا وجوها منها ان المراد بالايه ان قوما من قريش كانوا يربون اليتام
 فرما رغب احدهم في ان يتزوج باليتيمة التي تكون في حجره وهو وليها
 رغبة في جمال او مال او يطعم في ان يتكلمها بدون صداقها فهي الله تعالى
 عن نكاحهن الا بعد ثوبير صداقهن فامر ان ينكحوا ما شواهن من النساء
 وفسر هذه الاية قوله تعالى ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم
 فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في تأملي النساء اللاتي لا تؤتوهن ما كتب لهن
 وترغبون ان تنكوهن ومنها ان احدهم كان يشرف في تقاق ماله في الزوج
 فيحمله ذلك على الاستمالة من مال من في حجره من اليتامى فانزل الله تعالى
 فان خفتم الاتقسطوا في اليتامى يريد في حفظ ماله واشفقتم ان
 تجوزوا في ذلك لا تقا في التزوج الذي فيه عدد فانكحوا مخصوصا
 اما مشي او ثلاث او رباع فان خفتم الاتعد لواحدة او العدة
 الي الاستمتاع بمالك الميم ويشهد بذلك قوله تعالى ذلك ادني لكم
 تعولوا يعني الاجور واخرجوا عن الحد الواجب ومنها ان قوما من
 العرب كانوا يشفقون في حفظ مال اليتام والاتفاق عليهم بالعدل

من خلل تجري منهم في ذلك وذل فانزل الله تعالى اذا خفتم من هذه الحال واشفقتم
 من تجاوزا الواجب فيها فخافوا واشفقوا ايضا من نكاح النساء بغير عدد
 محصور فان ذلك تجري في القبح والتحريم مجري ما اشفقتم منه فانتم كوا
 الامرين واقتصروا في نكاح النساء على العدد المباح وامنها ان القوم كانوا
 يمارعوا في نكاح اليتامى الذين يربوهم ويلون عليهم فكانوا يستحبون
 الجمع بين النساء الكثيرات ويشفقون من نكاح من يلون عليهم من اليتامى
 خوفا من العجز عن حقوقهن فانزل الله تعالى اذا خفتم المكتعدوا في نكاح
 اليتامى والجمع بين الزوجات الكثيرات فانكحوا عددا مخصوصا من هاولا
 اليتامى ومن غيرهن لتسلموا من هذه الخيفة فيكون قوله تعالى فانكحوا
 ما طاب لكم من النساء على عمومته في اليتام وغيرهن ومنهم من جعل خاصا
 وافرد اليتامى به كانه تعالى قال وان خفتم الاتقسطوا في اليتامى فانكحوا
 ما طاب لكم من النساء لهن وكل هذا جائز فان قيل قد ادعي قوم في
 سورة العنكبوت اختلافا في النظم واختلافا فقالوا ان الله تعالى حكي
 عن ابراهيم عليه السلام قوله لقومهم اعبدوا الله واتقوه ذلكم خير لكم
 ان كنتم تعلمون انما تعبدون من دون الله اوتانا وتخلقون فكان الذين
 تعبدون من دون الله لا يملكون لكم رزقا فاستخوا عند الله الرزق
 واعبدوه واشكروا له اليه ترجعون قالوا ثم اتي عقيب هذا الكلام
 وان تكذبوا فقد كذب ام من قبلكم وما على الرسول الا البلاغ المبين
 اولم يدرك كيف يدعي الله الخلق ثم يعيده ان ذلك على الله بشير قل شيدوا
 في الارض فانظروا كيف يدعي الخلق ثم الله يفتي النساء الاخيرة ان الله
 على كل شيء قدير يعذب من يشا ويرحم من يشا واليه تعلقون وما انتم
 بمعجزين في الارض ولا في السماء وما لكم من دون الله من ولي ولا نصير

والذين كفروا بايات الله ولقاءه اويلكم عذاب اليم
ثم اتبع ذلك بقوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا اقتلوه او حرقوه
فاجابه الله من النار ان في ذلك لآيات لقوم يوفون قالوا وهذا لا يليق بهذا
الموضع وانما يليق بان يكون تاليا لكلام ابراهيم عليه السلام لانه جواب
قوله وخطابه لا متد قلنا وهذا ايضا من سؤال المحدثين والتاكيد في القرآن
الموجود وصحة نظمه واستقامة تاليفه وهو خارج عن باب الكلام في
نقصان القرآن والجواب عند ان الكلام الفصيح في نظم ونثر قد خرج
المتكلم به من قصته الى غيرها ومن حكاية الى اخرى ومن كتابته الى موجهة
وقد يعترض بين الكلامين لا تعلق بهما ولا يدخل في معناها ويعاد
كل ذلك فصاحة وتصرفا في البلاغة وتعللا لازمة الكلام يعطفونه
كيف شاؤوا ويقودونه الى حيث شاؤوا فما المانع من ان يعترض بين كلام
ابراهيم عليه السلام وبين حكاية قومه ذلك الكلام الذي هو موكد للمعنى
له وغير خارج عن معنى كلام ابراهيم عليه السلام وهل يذهب ذلك الى غير
متأمل وجه اخر وهو انه غير محتج ان يكون الكلام كله الى قوله فما
كان جواب قومه حكاية عن ابراهيم عليه السلام ومن جملة خطابه لقومه
فليس في ذلك لكلام ما ينبوا عن ان لا يكون كلاما له ومن جملة خطابه
لقومه فعلى هذا الوجه ما اعترض بين كلام ابراهيم عليه السلام وحكاية
جواب قومه غريب منها ولا اجنبى عنها فان قبل فليشر قد شبه على قومه
قوله تعالى في سورة النساء ولا تهنوا في ابتغاء القوم ان تكونوا تالمون
فانهم يالمون كما تالمون وترجون من الله ما لا يرجون وكان الله عليما حكيما
فذهبوا الى ان تمام ذلك وما يجب ان يكون متصلا به لاشتماله على معناه
في سورة آل عمران وهو قوله تعالى ان تمسكتم قرح فقد تمسك القوم قرح

قلنا وهذا ايضا في معنى ما تقدم ومن الشبه الركبة والطعون للتحقير
ومن اي وجه يجب ان يكون ما تامل معناه او تقارب من آيات القرآن في
موضع واحد حتى تكون متالفة متواليمة وما المانع من ان يذكر المعنى
الواحد وحكي في مواضع مختلفة وشور متغايرة وهذه الطريقة الفاسدة
تقتضي ان يكون جميع ما شرحه الله تعالى وقصه ما جرى موسى عليه السلام
مع فرعون والسحرة في موضع واحد حتى يتلووا بعضه بعضا وكذلك
ما حكاها الله عن ابليس في امتناعه من السجود لادم عليه السلام وقد علمنا ان
ذلك مبني في القرآن مردد في شور مختلفة وان كانت المعاني واحدة والقصة
متغايرة وهذا بله من المعول عليه والمعتقده فان قيل فلم تقدم
في هذا القرآن المجمع الناشخ على المنشوخ والمكي على المدني والترتيب الصحيح
بخالف ذلك قلنا اما ترتيب القرآن وتقدم بعضه على بعض فقد بينا
ان النبي صلى الله عليه واله هو الذي تولاه وتكلم به وامر بما تقر فيه وانه
كان يتلا عليه صلى الله عليه واله على ترتيبه هذا ونظمه وليس ينكر ان يكون
الله تعالى علم من المصلحة ان يقدم بعض الناشخ على المنشوخ وكذلك في المكي
والمدني لان التقديم والتاخير في التلاوة والجمع يتبع المصلحة فامر
النبي صلى الله عليه وسلم بترتيبه على هذا الوجه وليس في تقديم الناشخ
على المنشوخ ما يوجب اشتباه ذلك الامر في انه ناشخ وذلك منشوخ
لان بالدليل يعلم كون الناشخ ناشئا والمنشوخ منشوخا لا يتقدم ولا
يتاخر واذا جاز ان تتعلق المصلحة بهذا الترتيب فما العجب منه
وبعد فكيف ينظر ذهاب الذي ذكره على القرآن ان كان مولف غير النبي
صلى الله عليه واله او ما كان يهتدى الى تقديم المكي على المدني وهو علم

انه قبله في الزمان والمنشوخ على الناسخ وهو يعلم انه قبله ومتقدم له
 واتي فائدة له في التعرض للمذمة والعيب في ترتيبه لا تخفي عليه وجه الصواب
 فيه لولا ان الامر على اذكرناه فاما ما يروي عن ابن مسعود رحمه الله عليه
 من انه كان يقرى وكفى الله المومنين لقتال يعلى فانه ان صح يجوز ان يكون
 محمولا على انه كان يلفظ بذلك في خلال تلاوته من تلقاء نفسه على شيبان
 التاويل والتفسير ولم يقل ذلك على انه قرآن منك فاما ما يروي من طرق اهل
 البيت عليهم السلام من قولهم لو قرى القرآن كما انزل لا لفيتمونا فيه متممين كما سمى
 من كان قبلنا وفي رواية اخرى لو قرى القرآن كما انزل لوجد فيه اشياء سبعين
 رجلا من قريش ملعونين باسمائهم واسماء ابائهم واسماء امهاتهم وفي رواية
 اخرى ما والله لو قرى القرآن كما انزل لما اختلفوا فيه اثنان فمعنى ذلك
 انه لو فهم مراد الله تعالى به وما قصده بانزاله لكان كذا وكذا ما ذكر
 وقد يقول احدنا فيمن لا يعرف تاويل القرآن ولا يهدي الى اغراضه انت
 ما قرأ القرآن ولا تلاوته وان كان احدثا لناشئ تلاوته وهذا لم يتم احد
 حفاظ القرآن مع الجهل بمعانيه بانهم اهل القرآن وجعلوا المستحق لهذه
 التسمية من يعرف تاويله وفائده ولا شك في ان المعرفة بتاويل
 القرآن على حقيقته ومعرفة المراد به بعينه يزيل الخلاف ويقطع
 النزاع ويعرف منه مستحق الملح من مستحق الذم واعدا الدين من
 اوليائه وان لم يكن ذلك صريحا فان من اراد شيئا خطابه وعزاه ونحاه
 بكلامه فكانت صريح به وسماه وعينه فان قيل فما قولكم فيما روي
 عنه عليه السلام من قوله لا صحابه لتسلكن سنن الذين من قبلكم احدثوا
 النعل بالنعل والقذة بالقذة حتى لو ان احدهم دخل حجر ضب لدخلته
 قبل يارسول الله اليهود والنصارى قال فماذا وقد ثبت ان اليهود والنصارى

خطابه عز وجل وقف على الدليل الدال على اضافته اليه وقد يعلم في بعض الخطاب
 انه كلامه تعالى بوجودها ان تختص بصفة لا تكون الا لكلامه تعالى مثلك
 ان تختص بصفة واحدة وبلاغة خارجة عن العادة فنعلم انه من مقدور غير البشر
 كما يذهب اليه من جعل اعجاز القرآن من جهة فصاحة الخارقة للعادة وقد
 اعتمد قوم في اضافة كلامه اليه تعالى على ان كثر على وجه لا يتمكن البشر من احداثه
 عليه كسماعه من شجرة او ما يجري مجراها وهذا ليس بمعتمد لان سماع الكلام من
 الشجرة يدل على انه ليس من فعل البشر من اين انه ليس من فعل جني او ملك
 تسلك افعال الشجرة وخلها وسمع ذلك من كلامه وهذا القدر ايضا يمكن ان
 يعترض به في فصاحة العلم الا ان يتقدم لنا العلم بان فصاحة الجن والملائكة
 لا تزيد على فصاحة البشر فيكون ذلك لو وجد ليدل على انه من كلام الله تعالى
 والوجه المعتمد في اضافة الخطاب الى الله تعالى ان يشهد الرسول لمويد بالمعجز
 المقطوع على صحة نبوته وصدقه بان ذلك الكلام من كلامه تعالى فيقع العلم
 ويؤكد الرب كما فعل نبينا صلي الله عليه واله في القرآن واما الطريق الى معرفة
 خطاب الرسول والامام عليهم السلام فقد تكون المشافهة لمن شاهد بها وعلم ضرورة
 اضافة الخطاب اليها ومن نأى عنها فطريقه الى هذه المعرفة الخبر المتواتر
 الذي يفضي الى العلم وهاهنا طريق آخر يجري في وقوع العلم مجرى التواتر
 والمشافهة وهو ان يعلم عند علم غير الامام وانفراد شخص بجمع جملة
 على بعض الاقوال بثوبان قوله داخل في جملة اقوالهم فان قيل هذا القسم ايضا
 لا يخرج عن المشافهة او التواتر لان امام العصر اذا كان موجودا فاما ان يعرف
 مذهبه واقواله مشافهة وسماعا منه او بالتواتر عنه قلنا الامر على ما تضمنه السؤال
 غير ان الرسول والامام اذا كان متميزا متميزا علمت مذهبهم واقوالهم
 بالمشافهة له وبالتواتر عنه واذا كان مستترا غير متميز العين وان كان
 مقطوعا على وجوده واختلافه بناعت اقواله باجماع الطائفة التي تقطع على

ان قوله في جملة اقوالهم وان كان العلم بذلك من احواله لا يعدوا اما المشافهة والتواتر
وانما تختلف الحاملان بالتمييز والتعيين في حال وفقدانها في اخرى فان قيل
من اين يصح العلم بقول الامام اذ لم يكن متعيناً متميزاً وكيف يمكن ان يحسم
باجماع الفرق المحقة في ان قوله داخل في جملة اقوالهم وليس هذا يقتضي ان
تكونوا قد عرفت كل محقق في سهل وجبل وبر وبحر وحزن ووعر ولقيتموه
حتى عرفت اقواله او مذهبها او اخبرتم بالتواتر عن ذلك ومعلوم لكل
عاقلاً استقامته هذا وتعدده وليس يمكن ان يجعلوا اجماع من عرفت من
الطائفة المحقة هو الحق لانكم لا تامينون ان يكون قول الامام الذي هو الحق
على الحقيقة خارجاً عنه قلنا هذه شبهة معروفة مشهورة وهي التي عول
عليها واعتبرها من قدح في اجماع من جهة انه لا يمكن معرفة حصوله واتفاق
الاقوال كلها على المذهب الواحد والجواب عن ذلك سهل واضح
وجملته انه لا يجب دفع حصول العلم الذي لا ريب فيه ولا شك لفقد العلم
بطريقة على سبيل التفصيل فان كثيراً من العلوم قد تحصل من غير ان يتصل
للعالم طرقها الا توي ان العلم بالبلدان ولا مصار واكوار الكبار
والملوك اعظام يحصل لكل عاقل في الطريق للناشر حتى لا يعارضه شك فيه
ولو طالت بطريق ذلك على سبيل التفصيل لتعذر عليه ذكره والاشارة اليه
ولو قيل لمن عرف البصرة والكوفة وهولم يشاهد بها وقطع على يدو حنين
والجل وصفين وما اشبه ذلك اشرالي من خبرك بهذا وعين من انبأ به
وكيف حصل لك العلم به لتعذر عليه تفصيل ذلك وتميزه ولم يقدح تعذر
التمييز والتفصيل عليه في علمه ما ذكرناه وان كان عند التامل يعلم على الجملة
انه علم ذلك بالاخبار وان لم يتفصل له كل مخبر على التعيين واذا كانت
مذاهب الامة مستقرة على طول العهد وتداول اليازر وكثرة الخوض
والباوي وتوفر الدواعي وقوتها فما خرج عن المعلوم منها نقطع على انهم
ليس مذهبها ولا قول من اقوالها وكذلك اذا كانت مذاهب فرق لا حجة على اختلافها

مستقرة مستقرة على طول الارمان وتردد الخلاف ووقوع التناظر والتجادل
جري العلم باجماع كل فرقة على مذهبها المعروفة المألوفة وتميزه مما ياتيه
وخالفه مجري العلم بمذهب جميع الامة وما وافقه وخرج عنه ومن هذا
الذي يشك في ان تحريم الخمر ولحم الخنزير والربا ليس من مذهب احدى المسلمين
وان كانت كل فرقة في البر والبحر والسهل والوعر واي عاقل من اهل العلم
يرتاب في ان احداً من الامة لم يذهب في الجد ولا في الخمر اذا انفردوا في الميراث
ان المال للاخ دون الجد وان الاخوة مع الام يرون مع الجد وان كانت اقوال
الامة على انتشارها وانتشارها تضبط لنا حتى لا نشك فيما دخل فيها وخرج عنها
كيف يستبعد اخصار قول الشيعة الامامية الذين ذكرنا قول الحق فيهم ومن
جملة اقوالهم وهم اقل عدد او اقرب اخصاراً او ليس اقوال ابي حنيفة واصحابه
والشافعي والمختلف من اقواله قد اخصرت حتى لا يمكن احداً ان يدعي ان
حنيفاً او شافعياً يذهب الى خلاف ما عرف وظهر وشطر وان لم يحب البحار
وتخل الامصار وتشاف كل حنفي وشافعي في الارض فما امكن من مثل ذلك
في قول الشيعة الامامية وان اظهر مظهر الشك في جميع ما ذكرناه القليل
وهو الكثير الغزير وقال اني لا اقطع على شيء مما ذكرتم انه مقطوع عليه
لفقد طريق العلم الذي هو المشاهدة او التواتر لحق التسمية باحدى الاخبار
وقرب من السوفسطائية منكري المشاهدات ولا فرق البتة عند العقلاء
بين تجويز مذهب الامة لم نعرفه ولم نالفه ولم ينقل اليها مع كثرة البحث واستمرار
الخوض وبين تجويز بلاد عظيم في اقرب المواضع من ان ينقل خبره اليها وحادثه
عظيمة لم يحط بها علماً وقيل لمن تعلق بذلك ان كنت تدفع العلم عن نفسك
والسكون الي ما ذكرناه فانت مكابر كالسوفسطائية وان كنت تقول
طريق العلم مفقود لانه المشاهدة والتواتر وقد ارتفع قلنا لك ما تقدم ان

التفصيل قد يتعذر مع حصول العلم والتواتر والمشااهدة في الجملة طريقا الى
كل ما ذكرناه غير انه ربما تخلى وتعتك وربما التبس واشتبك ولن يلتبس
الطريق ويتعذر تفصيله الا عند قوة العلم وامتناع دفعه الا ترى ان العلم
بالبلدان والحوادث الكبار على الوجه القوي الحلي لو قيل له من اين علمك
ومن خبرك ونقل اليك لتعذر عليه الاشارة الى الطريق وليس هكذا من
علم شيئا بنقل خاص متعين لانه يتمكن من شيل عن طريق علمه ان يشير اليه فقد
صار تعذرا لتفصيل الطريق على قوة العلم وشدة اليقين فهذا اشتغني
عن تفصيل طريقه وانما يحتاج الى تعيين الطريق فيما لم يشتوا العلم بالطريق
المعلوم فاما ما يستوفيه قوة المعلوم بوضوحه وتجليه وارتفاعه الرب
والشكل فيه فاي حاجة الى العلم بتعيين طريقه وبعد فلا جماع الموثوق
به في لفرقة المحقة هو اجماع الخاصة دون العامة والعلماء دون الجهال ومعلوم
ان الحصة اقرب اليه اذ ذكرناه الا ترى ان علما اهل كل جملة وملة في العلوم والآداب
معروفون محصورون متميزون واذا كانت اقوال العلماء في كل مذهب
مضبوطة والامام لا يكون الا سيد العلماء واوحدهم فلا بد من دخوله
في جملةهم والقطع على ان قوله كقولهم وهل الطاعن على الطريقة التي ذكرناها
بأننا لم نلق كل امامي ولا عرفناه الا كما لطاعن في اجماع النحويين واللغويين
على اجمعوا عليه في لغاتهم وطرقهم باننا لم نلق كل نحوي ولغوي في الاقطار
والامصار ويلزمنا الشكل في قول زائد على ما عرفناه من اقوالهم المسطوية
المشهوره فان قيل لم يبق الا ان تدلوا على ان قول الامام
مع عدم تميزه وتعيينه في جملة اقوال الشيعة الامامية خاصة
دون شاير الفرق حتى تقع الثقة بما يجمعون عليه ويذهبون اليه
ولا ينفع ان يكون قوله موجودا في جملة اقوال العامة من غير ان يتعين
لنا الفرقة التي قوله فيها ولا يخرج عنها قلنا اذا دل الدليل القاطع

على ان الحق في قول هذه الفرقة دون غيرها فلا بد من ان يكون الامام الذي
نؤمن به لا يفارق الحق ولا يعتق قدسواه مذهب مذهب هذه الفرقة
اذ لا حق سواه وكما نعلم مع غيبته عليه السلام وتعذر تميزه ان مذهب
مذهب اهل العدل والتوحيد مذهب اهل الاسلام من جملة من علمنا
ان هذه المذاهب هي التي دل الدليل على صوابها وفساد ما عدلها فكذلك
القول في الامام واذا فرضنا ان الامام اعلم المذهب علمنا بالطريق الذي
تقدم في مذهب مخصوص ان كل امامي عليه وزال الريب في ذلك فقد بان ان اجمع
الامامية على قول ومذهب لا يكون لاحقا لانهم لا يجمعون الا وقول الامام
داخل في جملة اقوالهم كما انهم لا يجمعون الا وقول كل عالم منهم داخل في
جملة اقوالهم فان عاد التمايل الى ان يقول فلعل قول الامام عليه السلام وان
كان موافقا للامامية في مذهبها فما لا يعرفوه ولم يسمعوا به لانكم اقيمتوه
ولا تواتر عنه خبر على التمييز والتعيين فهذا رجوع الى الطعن في كل اجماع
وتشكيك في الثقة باجماع كل فرقة على مذهب مخصوص وليس بطعن
لتخصر من شيله والجواب عنه قد تقدم مشتقني واوضحنا
ان التشكيك في ذلك دفع للضروريات وحقوق باهل الجاهالات
واذا قد قد علمنا ما اردنا تقديمه مما هو جواب عند التأمل عن جميع ما تضمنه
الفصل الاول فنحن نشير الى المواضع التي يجب الاشارة اليها والتنبيه على
الصواب فيها من جملة الفصل اما ماضي في الفصل من انكم اذا طعنتم
على طرق مخالفكم التي تتوصلون بها الى الاحكام الشرعية لا بد من ذكر
طريق لا يلحقه تلك الطعون توضحون انه موصل الى العلم بالاحكام
فلعمري انه لا بد من ذلك وقد بينا فيما قدمناه كيف الطريق الى العلم
بالاحكام وشرحناه ووضحناه وليس رجوعنا الى عمل الطائفة وجماعها

في ترجيح احد الخبرين المرويين علي صاحب امرنا مختص هذا الموضوع حتي يظن ظان ان
الرجوع الي اجماع الطائفة انما هو في هذا الضرب من الترجيح بل يرجع الي اجماعهم
في كل علم يستفده بظاهر الكتاب ولا بالتقل المتواتر الموجب للعلم عن الرسول
او الامام عليهما السلام سواء ورد بذلك خبر معين او لم يرد وشكوا تقابلت فيه
الروايات او لم تقابل الا ان العمل بخبر الواحد المتجرد ليس بحجة عندهم علي وجه
من الوجوه انفراد من معارض او قابله غيره علي تشييل التعارض فاما ما مضى
في الفصل من ذكر طوف المشارق والمغارب والسهول والوعور وان ذلك
اذ اتعذر لم يقع الثقة بعموم المذهب لكل واحد من الفرقه فقد مضى الجواب
عنه مستوفي مستقصي ويتبين ان العلم بذلك حاصل ثابت بالمشافهة والتواتر
وان لم نجح البلاء ونعرف كل شاكين بها فاما التقسيم الذي ذكرناه لا يخلو
القابل بان الفرقه اجمعت من ان يرد كل متدين بالامامة ومعتقد بها
او يريد البعض وتعاطي افساد القسم الاول بما تقدم ذكره والكلام علي
الثاني بالمطالبة بالدليل المميز لذلك البعض من غيرهم والحجة الموجبة
لكون الحق فيه ثم باقامة الدلالة علي ان قول الامام المعصوم الذي هو حجة
علي الحقيقة عليه السلام في جملة اقوال ذلك البعض دون باعلام من اهل المذهب
فالكلام عليه ايضا مستفاد بما تقدم بيانه وايرادنا له غير انما نقول
ليس المشار بالاجماع الذي تقطع علي ان الحجة فيه الي اجماع العامة وخاصة
والعلماء والجهال وانما المشار بذلك الي اجماع العلماء الذين لهم في الاحكام
الشرعية اقوال مضبوطة معروفة فاما من لا قول له فيما ذكرناه
وله لا يخطر بباله اي اجماع له يعتبر فاما الدليل علي ان قول الامام في
هذا البعض الذي عيناه دون غيره فواضح لانه اذا كان الامام عليه السلام
احدا لعلماء بل سيدهم فنقوله في جملة اقوال العلماء اذا علمنا في قول من
الاقوال انه مذهب الكل فاما من الامامية فلا بد من ان يكون الامام عليه السلام
داخلا في هذه الجملة كما لا بد من ان يكون كل عالم امامي وان لم يكن اماما يدخل في جملة

قائمة للخبر لا يخلو من ان يعتبر فيه العلم بعمل المعصوم في جملة علمهم الي
اخر الفصل فالكلام عليه ان عمل المعصوم هو الحجة دون عمل غيره
انضم اليه ولا حجة في عمل الجماعة التي لا يعلم دخول المعصوم فيها ولا هو
ايضا اذ اخرج المعصوم من اجماع جميع اهل الحق ولو انفرد لنا عمل المعصوم
وتميز ما احتجنا الي سواء وانما راعينا عند فقد التمييز دخوله في جملة
غيره لشوقنا ان قوله في جملة تلك الاقوال ولا معنى لقول من يقول فاذا
كان عمله مستقلا بنفسه في كونه حجة وكلا له فلا اعتبار بغيره لانما
اعتبرنا غيره الا علي وجه مخصوص وهو حال الالتباس وما كان اعتبارا
لغيره الا توصلا اليه ولشوقنا لاجله بما نعلمه فاما مطابقة فائدة الخبر بعمل
المعصوم فلا شبهة في انها لا تدل علي صدق الراوي فيما رواه ومن هذا
الذي جعل فيما رواه المطابقة دليلا علي صدق الراوي والذي يجب تحصيله
في هذا ان الفرقه المحقة اذا عملت بحكم من الاحكام او ذهبت الي مذهب من المذاهب
ووجدنا روايته مطابقة لهذا العمل لا حكم بصحتها ونقطع علي روايتها الكنا
نقطع علي وجوب العمل بذلك الحكم المطابق للرواية لا لاجل الرواية لكن لعمل
المعصوم الذي قطعنا علي دخوله في جملة عمل القائلين بذلك الحكم العلم الا ان
تجميع الفرقه المحقة علي صحة خبر مخصوص وصدق راويه فيحكم احسينا
بذلك مضافا الي العمل فان قيل وكيف تجمع الفرقه المحقة علي صدق
بعض اخبار الاحاد واي طريقها الي ذلك قلنا يمكن ان تكون عرفت ذلك
بامانة او علامة علي الصادق من طريق الجملة ويمكن ايضا ان يكونوا عرفوا
في راوي بعينه صدقه علي تشييل التمييز والتعيين لانها ولاي المجموعين
الفرقة المحقة قد كان لهم سلف قبل سلف بلقون الائمة الذين كانوا

في عصارهم عليهم السلم وهم ظاهر ون بارزون تسمع اقوالهم ويرجع اليهم
 في المشكلات وفي الجملة اجماع الفرقة المحقة لان معصوم فيه حجة
 فاذا اجمعوا على شي قطعنا على صحته وليس علينا ان نعلم دليلهم الذي
 اجمعوا الاجله ما هو بعينه فان ذلك عنا موضوع لان حجتنا التي
 عليها نعتبر في اجماعهم لا ما لاجلهم كان اجماعهم ومخالفتونا في مسألة
 الامامة مثل هذا الجواب يحسبون اذا شيلوا عن علل الاجماع وطرقه
 واوليته فان قيل فما تقولون في خبرين واردين من طرق الاحاد
 تعارضا وتنافيا ولم تعمل الفرقة المحقة بما يطابق فائدة احدهما
 ولا اجمعوا في واحد منهما على صحة ولا فساد قلنا لان عمل شي من هذين
 الخبرين بل يكونان عندنا مطرحين ومعتزلة ما لم يرد وتكون على ما
 تقتضيه الدالة الشرعية في تلك الاحكام التي تضمنتها الاخبار الواردة
 من طريق الاحاد وان لم يكن لنا دليل شرعي في ذلك اشتمرنا على ما يقتضيه
 العقل

فصل ثالث في بداهة

ان قيل العمل بخبر الاحاد حكم مفرد عن العمل بخبر معين وهو الأصل
 الذي يقترب عليه العمل بخبر معين فاذا قلنا ان الطائفة عاملة
 باحد الخبرين فقد اقررنا بعملها باخبار الاحاد لانه من جملة ما
 فالذي يعترض ذلك ان كان فاسدا فان قلنا انهم لم يعملوا
 لمجرد الرواية بل لقرينة كان له ان يقول وما تلك القرينة وبطالع
 بالخبر عنها لمن عمل بالخبر لاجلها والكلام على هذا القدر من هذا
 الفصل يستفاد من كلامنا الذي قد بينا لانا قد بينا ان العمل
 بخبر الواحد الذي لم يقم دلالة على صدقه ولا على وجوب العمل به
 غير صحيح فالطائفة الذي قد ثبت ان اجماعها حجة لا يجوز ان يجمع

لاجل خبر لم تقم الحجة به ولا يستدل اجماعها على ذلك الا الى ما هو دليل
 في نفسه وحجة واذا كان لا يخبر ما ذكره عنا وانما يرتب على الوجه
 الذي اوضحناه فقد سقط التعويل على ما تضمنه هذا الكلام

ثم قال فان قيل ايضا المعلوم من حال الطائفة وفقهاها
 الذين سيدنا اكرم الله طوع منهم بل اجمع ومعلوم ان من عدا العلماء والفقهاء
 تبع لهم واخذ عنهم ومتعلم منهم يعملون باخبار الاحاد ويحتجون بها
 ويعولون في اكثر العبادات والاحكام عليها يشهد بذلك من حال
 كثيرهم المصنفة في الفقه المتداولة في ايدي الناس التي لا يوجد في كثير
 رواياتها وما يشتمل عليه زيان على روايات الاحاد ولا يمكن الاشارة
 الى كتاب من كتبهم مقصور على ظواهر القرآن والمتواتر من الاخبار وهذه
 المحقة بيننا وبين من ادعي خلافا ذكرنا واذا كان لا وجه لذكر الروايات
 في ابواب الفقه الا الدلالة على صحة ما اختلفت عليه من الاحكام ولا احتياج
 بها وعم ذلك جميع الطائفة وكان معلوما من شأنها ينشأ الحد الحكيمن
 وهو العلم بعملها بخبر الاحاد وتعذر على من ادعي العمل بخبر معين
 مثل ذلك واذا اقررنا تقدم عمل الطائفة باخبار الاحاد وهي احد
 طائفتي الامة وشطرها وكان من بقي بعدكم اوهام العامة العمل بخبر
 الاحاد معلوم من مذهبها ومشهور من قولها وما يروي من مذهب
 النظام وغيره داخل في جملة ما يزيد عليه لانه بضيف الى وجوب العمل
 بها حصول العلم الضروري عنها وجعفر بن ميثم كتابه في الفقه موجود
 متداول يصرح فيه بالعمل بخبر الاحاد ويعول عليها فيه حسب افضله ما يروى
 الفقهاء ولو بحث الرواية عن الجعفر بن ميثم ولا شك في لكان الاجماع

قد سبقهم وحكم بفساد قولهم على ان المعول عليه في الاحتجاج بالاجماع
 قول اذ لم يتعذر لنا المعصوم الرجوع الى جميع الامة لانه في جملة ما
 اولى الطائفة المحقة بمثل ذلك فاما من علمنا انه غير المعصوم ومن
 قطعنا على انه ليس منهم فلا وجه للرجوع الى قوله ومن حكم عند الامتناع
 من العمل باخبار الاحاد هذه شديدا في ان عالمون بان المعصوم ليس فيهم
 لتعين معرفتنا بهم وبانسابهم فلا معنى لذكرهم ولذكر من تجري مجرى
 في الاعتراض على المعلوم من اتفاق طوائف الامة والطائفة المحقة فالعمل
 اذ ابروا واثبات الاحاد على هذا القولا ثابت على لسان الامة فما الذي
 يعترضه ان كان فاسدا **السلام على ذي**
 يقال له ما واثبات صنعته في هذا الفصل شيئا اكثر من ادعاء المناقضة
 الظاهرة على علماء المحصلين والمتكلمين لمصدقين وانهم يحتجون بما يظهرون
 ويعتقدون انه لا حجة فيه ويعتقدون في الاحكام التي يشتبهونها على
 بنا في اصولهم وتشهد بان لا يشك في ولا دليل ولا عليه معتد وهذا هو
 شأنه على القوم وشهادة عليهم اما بالعقلة الشديدة المنافية للتكليف
 او بالاعتقاد وقلة الدين والتهاون بما يشترط من قوالهم وانما يقول
 المتكلمون اذ انكموا في حجة النظر وردوا على مبطله والمطالع في انكم
 تطلون النظر بنظر وتفسدونه باشتغالهم بتفسيره فانكم في النظر
 والرايين على مصححة بل العامة يجوز ان تذهب عليهم المناقضة ولا
 يشعروا بها فاما ان يقال المتكلم طائفتنا ومحققينا واثباتنا وفيهم من
 الشعر ويوافق الحجة دقيقا وغوصا على المعاني انكم تناقضون ولا
 تشعرون لانكم تذهبون بلاشك ولا ريب الى ان اخبار الاحاد
 ليست بحجة ولا دلالة ثم تقولون في كتبكم ومصنفاتكم على اخبار الاحاد

ولا تعتمدون على شواهدها فهو غاية شواظنهم والتساهل في الطعن لما
 على فطنتهم اوديانهم واي شئ يقال للغافل العامي الا ما هو دون هذا
 وليس لاحد ان يقول اني لا اجمع بين الامرين الذين ذكرتموهما فاكون
 بذلك طاعنا على القوم بل اقول اذ اظهر علمهم باخبار الاحاد وتوهمهم
 في كتبهم عليها علمت انهم لا يذهبون الى تضاد اخبار الاحاد وابطال الاحتجاج
 بها وذلك ان هذا طريق ضرب من الاستدلال لا يدفع الضرورة لادان
 نعلم علمنا ضروري لا يبدل في مثله ريب ولا شك ان علماء الشيعة الامامية
 يذهبون الى ان اخبار الاحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا التعويل
 عليها وانها ليست بحجة ولا دلالة وقد لاوا الطوامير وشروط الاشاطير
 في الاحتجاج على ذلك والنقض على مخالفتهم فيه ومنهم من يزيد على هذه الجملة
 ويذهب الى انه مستحيل من طريق العقول ان يتعبد الله تعالى بالعمل
 باخبار الاحاد وتجري ظهور مذهبهم في اخبار الاحاد مجري ظهوره في
 ابطال القياس في الشريعة وحظه وخرجه واكثرهم يخطئ القياس
 والعمل باخبار الاحاد عقلا واذا كان الامر على ما ذكرناه من الظهور والتجلي
 فكيف يتعاطى معاطي ضربا من الاستدلال لا يدفع هذا المعلوم الا من تكلف وضع
 وما منزلة من نصب كلاما يدفع به هذا المعلوم الا من تكلف وضع
 كلام في ان الشيعة الامامية لا يتطل القياس في الشريعة او لا
 تعتقد النص على امير المؤمنين عليه السلام بالامامة فلما كان هذا كله
 معلوما اضطررنا الى ان يخرج الالتفات الى من يتعاطى استدلالا لا
 خلافة ولم يبق بعد ذلك الا انما ولاي الذين قد علمنا واضطررنا
 الى اعتقادهم فساد العمل بخبر الاحاد انما علموا بها في كتبهم وعقولها
 عليها في مصنفاتهم لاحاد من ما العقلة او العناد والتعبد بالدين

وما في ذلك الا ما هم مرفوعون عنه ومنزهون عن مثله وبعد فمن
 شأن المشتبه الملتبس المحتمل ان يبنى على الظاهر المنكشف لذي لا احتمال
 ولا يعكس ذلك بان يبنى على المحتمل ولا يلتبس على المحتمل الملتبس
 وقد علمنا ان كل من صنف من علماء هذه الطائفة كتابا ودون علم
 فذهب الذي لا تخيل ولا يشبه ولا يلتبس ان اخبار الاحاد ليست
 بحجة في الشريعة فاذا رايها بعض اولي المصنفين وقد اودع كتابا
 اشيا من اخبار الاحاد في احكام الشريعة فلا ينبغي ان تسترعى الى الحكم
 بانه اودعها محتجا بها ومشتدلا بابرادها لانها متي فعلمنا ذلك قضيا
 بالمحتمل الملتبس على ما لا تخيل ولا يلتبس وذلك ان ايداع اخبار الاحاد
 للكتاب المصنف يمكن ان يكون لوجوه كثيرة ومعان مختلفة ولينشر
 هو خالص لوجه واحد فقد صار كما تري محتملا مترددا فمن الواجب
 ان نقضي عليه بالظاهر المعلوم الذي لا التباس فيه وهو القطع على
 اعتقاد القوم فساد العمل بخبر الواحد ونعلم على سبيل الجملة انهم
 ما اودعوا ذلك محتجين ولا مستدلين بل لغرض لا ينافي ما علمناه
 من اعتقادهم في اخبار الاحاد فان اظفرنا البحث بوجه ذلك
 على سبيل التفصيل والتعيين ذكرناه وان لم يتفق لنا العلم تفصيلا
 كتابنا العلم به على سبيل الجملة فان قيل فاذا ذكرنا على كل حال الوجه
 في ايداع اخبار الاحاد الكتاب المصنف في الفقه لتزول شبهة
 في ايداعها الكتاب على سبيل الاحتجاج بها قلنا اول ما نقوله في هذا
 الباب انه ليس كل رواه اصحابنا من الاخبار واودعوه كتبهم
 وان كان مستندا الى رواية معدودين من الاجل معدودا
 في الحكم من اخبار الاحاد بل اكثر هذه الاخبار متواترة موجبة للعلم

لما المحجة فيما استوردت ومن هذه صورة كيف يحتج بفعله وطريقه
 فاما ما مضى في الفصل من ان المحجة بيننا وبين من ادعى خلاف ما ذكر في
 الفصل من تعويل القوم على اخبار الاحاد واحتجاجهم بهذا فهذا الذي
 مضى كله كلام عليه وافساد له وايضاح لما ظن هذا الامر وظاهره وطيه
 وغامضه وكان هذا القابل يدعونا الى المحجة الموجهة لنا مناقضة
 علماء هذه الفرقة وانهم يظهرون انكار ما يستعملونه بعينه ويتدنون
 بافتاداء ما لا يحتجون الا به ولا يعولون الا عليه وما ننشط المحجة بحري
 بها الى هذا الغرض القبيح ثم يقال لمن اعتمد ذلك عرفنا في اي كتاب
 رايت من كتبنا او كتب اصحابنا المتكلمين لمحققين لا اعتمادا على اخبار
 الاحاد الخارجة عن الاقتسام التي ذكرناها وفصلنا ما اودعنا من
 مصنفات اصحاب الحديث من اصحابنا فما في اول كل محتج ولا من عرف المحجة
 ولا كتبهم موضوعا للاحتجاجات فانك بعد هذا لا تجد موضوعا
 تشهد بصحة دعواهم لان اصحابنا انما جرت عادتهم بان يحتجوا على مخالفهم
 في مسائل الخلاف التي بينهم اما بظواهر الكتاب والسنة المقطوع
 بها او على سبيل المناقضة لهم والاشتهار عليهم بان يذكرنا ان اخبارهم
 التي رويوها اعني مخالفهم واقبيستهم التي يعتمدونها تشهد عليهم
 على الطريقة التي بينتها واصحها في كتاب مسائل الخلاف فاما ان
 يحتجوا عليهم بخبر واحد ترويه الشيعة منفردة به ولا يعرف مخالفوها
 فهذا عيب ولغو لا يفعله احد ولا يتعاطى مثله واذا كانوا انما
 يحتجون على مخالفهم ولم يكن مع مخالفهم الاحتجاج باخبار احادهم ففي
 اي موضع ليت شعري احتجوا باخبار الاحاد وما رايانا احدا من مصنف
 اصحابنا المتكلمين ذكر وجوه جميع مذاهبه في احكام الشريعة كما فعل غير

من مخالفينا من الفقهاء فيمكن ان يقال انه ذكر بعض اخبار الاحاد على هذا الوجه وهذا كله تغلغل بالباطل والرجوع الى المعلوم المشهور او الى من غيره فاما قوله ان الجعفرين ومن جري مجراهما من انكرا العمل باخبار الاحاد قد عمل بها وعوا عليها فهو ايضا شواظ وشناعا ولاي القوم الذين وان كانوا مخالفين في بعض المذاهب بالشبه فلا يجوز ان نرميهم بالغفلة والبله او العناد وهذا محقق مستصغر في حجب رمي علماء الشيعة عنه فاما قوله في خلال هذا الفصل ان المعتول في الاحتجاج بالاجماع على الفرقة التي يكون المعصوم عليه السلام من جملتها دون الفرقة التي هو عليه السلام خارج عنها فهو محرم صحيح غير انه نقض ما سلف في الفصل الاول وتدمير عليه لان الفصل الاول مبني على انه لا يمكن ان يعلم دخول المعصوم في الاجماع ولا طريق للتفتيد له وان هذا يودي الى ان نكون قد طغنا بالبلا واحطنا علما بقول كل قائل ومذهب كل ذاهب ولا شيل الى ذلك فاليسر بطريق ولا جهة الى العلم كيف نحتاج به في بعض المواضع وما مضى في هذا الفصل ايضا قوله ان من علا الفرقة المحقة من منكري العمل باخبار الاحاد انما نعلم ان المعصوم ليس فهم حتى تكون الحجة في قلوبهم وهذا غير صحيح ولا معتبر والذي يجب ان يعتمد في ان الامام عليه السلام لا يجوز ان يكون قوله في جملة اقوال بعض مخالف الشيعة الخاصة هو تقدم ذكرنا له في اول جواب هذه المسائل وجملة ان الامام عليه السلام اذا علمنا انه في الاصول على هذه المسائل التي نعتقد هادون عداها ولا يجوز ان نطلب اقواله في الفروع الا في جملة اقوال هذه الفرقة التي علمنا ان اصوله غير مخالفة لاصولهم وهذا كاف في ان قوله عليه السلام لا يطلب في الفروع الا من بين اقوال الشيعة الخاصة دون غير عداهم فاما

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يعلم دخول المعصوم في الاجماع ولا طريق للتفتيد له

يان وانتساب لفرفة الغلانية فلا يجوز لان هذا او لا ينعكس على قايله بان يقال اعيان وانتساب كل امامي فلا يجوز ان يكون علم من جملتهم فاذا قبل ومن الذي يحيط بمعرفة مي في الارض ومن شاهدها وكثيرا قيل ايضا من مثل ذلك فالجواب ان ادعاء علي مقدمنا ان قبل قد عمل الرسول في الله عليه واله باخبار الاحاد واعتد بها وذلك شرع من لاهته بنيل الرب وينبغي الشك لانه عليه السلام انغذ الى ملول الاطراف وروشا الا مصاربا للاحاد واعتد عليهم في الاعا الى تصدق دعوتة والدخول في ملتة والصبر على لذل والصغار واعطاء الجزية او الحرب التي في الاقدام عليها والعدول اليها التعزير بالتفوش والاحوال والاولاد والدول والاموال انغذ الى كسري بروير عبد الله بن حذافة السهمي والي قيصر دحية بن خليفة الكلبي والي المقوقش صاحب اطمين ابى بلنعة والي التماسي عمرو بن امية الضمري والي ذي الكلاع جري بن عبد الله البجلي فلو كان خبر من ارسله لا يوجب علما ولا عملا على من ارسلوا اليه ولا يقرر ايضا شيئا من ذلك اذا عادوا او اوردوا ما شئموا عليه لكان نقادهم غاية العتس ونهاية الاستفصاد والتلبس لمناني للعرض ببعثة الرسل وترك ما يجب لتعويل عليه واقامة الحجة به من المتواتر من ولكن لمن عاداه واجتهد في اطفائوه وطلب ما يوهن امره وينفر عن قبول قوله والدخول في دعوتة ان يوافق علي ان فاعله عتس

ان قبل قد عمل الرسول



بنية محقق طباطبائي

لا يصدر عن ما تال الناس فضلا عن الانبياء
 الله تعالى اختيارهم لعلهم يكلمهم فيقولون له كبر
 والروشا الذين يشقون الامم ويدعونهم
 الى ترك الفهم من عباداتهم ونشأوا عليهم من دياناتهم
 دعوتك والتصديق بنسبتك من لاجته في قوله ولا تبص
 بل الواجب علي من نفذوا اليه وعليك اذا عادوا اليك لتو
 تصديقهم والكف على الاقدام على انضمام جبرهم لما فيه من الله
 والاقدام على الايام من فيه كذبهم وما الفرق بين من جوز عليهم
 ما في هذه الموافقة من القدر فيما ادعاه وبين من جوز عليهم ان يثبت
 ما في المعارضة من القدر فيما ادعاه ثم كيف خفي على الملوك والروا
 ومن تقرب اليهم من الفضلاء واهل الراي والحزم والمعرفة بالحج
 وبما تبدل الدول ويثبت لما لك وينزري على عداياها الموافقة
 على ذلك والاحتجاج به في دفع قوله وتوهين امره وان ما بداهم
 لا يعتمد الا نبيا ولا يقول عليه الحكم في الدخول تحت طاعته والى
 عن مخالفتهم واذا لم يقع منه صلى الله عليه واله الاقتناع من انفاذ الامر
 والسمع لما يعودون به والعمل بموجب حتى يكون لانفاذهم عمرة نحو
 بها من ان يكون عبثا ولا ورد عنه عليه السلام في عنق وطلا والمخر
 للجل بها ولم ينتبه عداوه ومن يقهر في طفاء نوره بذلك
 بعث وابي وقتنا هذا علمنا ان ذلك همارك في العقول وحرث
 العادات واقرة الشرايع وندينك اليه الانبياء عليهم السلام
الكلام على ذلك النكتة التي تضمنها
 هذا الفصل وهي نفاذ الرسل صلى الله عليه واله رسله وعما

الى الاطراف معروفة قد تقدم السؤال عنها والخوض فيها وانما يزيد
 في هذا الفصل تسمية الرسل وذكر انسابهم وقيلهم ولا حاجة الى شيء
 من ذلك لان المعرفة به على سبيل الجملة كاف وليست في ذكر التفصيل
 طابيل ولا زيادة في القدر المقصود وتضمن ايضا الالتزام لمن ابي العلم
 بخبر الواحد ان مخالفة الملك وطالبي المطاعين في الاسلام يوافقون
 النبي صلى الله عليه واله على العت في انفاذ الرسل وهذا ايضا مما لا
 فائدة في ذكره فان العت اذا كان هو الفعل الخالي من عرض فهو صحيح لا
 يجوز ان يقع من حكم فضلا عن بني والعت منه كل حكم عنه فضلا
 بني ولا يحتاج الى ان تقول له لو كان عابثا لوقف على ذلك فان العت منفي
 عنه عليه السلام على كل حال فقد من يوافق عليه ام وجد وقد تضمن هذا
 الفصل ما هو جواب عنه ومبطل للقدر به فقد بينا بما صرح به فيه
 مووثة عظيمة لانه قال ان النبي عليه السلام بعث رسله الى ملوك الاطراف
 وهم احاد ليدعونهم الى نبوته وتصديق دعوته ومعلوم ان اخبار
 الاحاد لا تقبل في النبوة ولا هي حجة في المعجزات عند قريب ولا بعيد
 فاجاب الاحاد بان الاخبار الموجبة للعلم المزيلة للريب وانما كان يسألون
 عن هذا السؤال على وجه مخالفه تضمنه هذا الفصل فيقال ان النبي عليه السلام
 بعث امراء وعما الى اطراف البلاد لينقلوا احكام الشريعة وينشروها
 فلم يكن متعبدا من عمضي هو لاي الرسل اليه واهل الاطراف ان يعملوا
 باقوالهم لكان انفاذهم عبثا فاحتاج حينئذ الى ان نقول لهذا السائل
 ان اول بعث به رسله وعما الدعا الى الدين والاقرار بالنبوة ورسله
 وبهذا امرهم ان يسدوا وقبل كل شريعة وعبادة ومعلوم لا خلاف

بينا ان الرسل والنسوة مما لا يقبل فيه اخبار الاحاد فاذا قالوا
 انما اتقد الرسل والعمال منهن على النظر في ادلة النبوة واعلام
 الرسل ولم نوجب قبول قولهم وانما لا قولهم حظ التحذير والتحذير
 والدعا الى النظر في الادلة الموجبة للعلم وليست بحوزان تثبت عندهم
 اعلم النبوة وادلة الرسل الا بالنقل المتواتر الذي يوجب العلم
 ويرفع الشك فنقول لهم حينئذ وهكذي نقول في احكام
 الشريعة مثل قولكم في ادلة النبوة سوا صاحب الكلام في هذا الفصل
 قد كفنا هذه الموهنة واغنا عن نقل الكلام الى ان الرسل والعمال
 انما يدعون ورا الى النبوة وتصديق الرسل بان صرح بذلك في سؤالي
 وجعل الرسل الذين اتقدوا الى الاطراف منفذين لهذا الغرض فلم
 يبق في كلامه شبهة لانه ما جرى في كلامه لمسئلة الخلاف التي هي العلم
 في احكام الشريعة باخبار الاحاد ذكر وانما جرى ذكرها للاختلاف
 في انه لا يعمل باخبار الاحاد فيه ولا يلتفت اليها في شيء منه وتحقيق
 هذا الكلام ان النبي عليه السلام انما كان يبعث الرسل الى بلاد قد اتصل
 سكانها بخبر نبوته ونقل اليها اعلام دعوته كما نقل اليها طهره عليه السلام
 ودعاوه الي نفسه ودسمها ولاي الرسل ان يدعوه ان كانوا غير
 بالله تعالى ولا الى معرفته وتبنيهم على العلم به والرجوع الى
 الادلة القاطعة في جميع ذلك ونحن نعلم ان قولها ولاي الرسل
 ليست بحجة في المعارف وانما له حظ التنبيه والتحذير والحث
 على اكمال الادلة والنظر فيها فاذا عرفوا الله تعالى وكانوا عارفين
 به قبل مصيرهم اليهم دعوه الى العلم بنبوته عليه السلام وصدق دعوته

والرجوع في ذلك الى الادلة القاطعة والمحج البينة التي ليس من حيلتها
 اقوالها ولاي الرسل فاذا عرفوا ذلك بالادلة وعلوم من طرقهم ومنهم
 على الشرايع التي ورد النبي عليه السلام بها واحالوهم في العلم بها والقطع
 عليها على المتواتر الشايع من الاخبار ولم يلزمهم قبول قولهم في ذلك
 كما لم يفعلوا مثله فيما تقدم فلا اعتراض على ما اوضحناه بانفاذها ولاي
 الرسل ولا شبهة تقع في مثله خرج هذا الارشال من ان يكون عبثا
 ولغو او مالا طائل فيه حتى يحتاج ان نقول كان يجب ان يوافق النبي عليه
 السلام مخالفوه ومعاندوه على انه متكلف بهذا الارشال لما لا فائدة فيه
 ثم يقال للمعترض بهذا الفصل الست تعلم ان اخبار الاحاد التي لا يعلم
 صدق روايتها لا يجوز ان يعمل بها في الشريعة المأبودة ليل يوجب العلم
 بان الله تعالى تعبد بذلك وشرعه حتى يستند العمل الى العلم فلا بد
 من الموافقة على هذه الجملة لانها مسئلة مقررة فيقال له فمن اين علم الذين
 في اطراف البلاد ان النبي عليه السلام قد شرع لهم واوجب عليهم العمل باخبار
 رسله وعماله مع انهم لا يتقنون بصدقهم فان قيل علموا ذلك من جهة
 ها ولاي الرسل قلنا وكيف يعلمون ذلك من جهتهم وهم احاد غاية
 خبرهم ان يكون موجبا للظن ولا مجال للقطع فيه فان قالوا يعلمون
 ذلك باخبار متواتره ينقلها الصادر اليهم والوارد مما يوجب العلم ويرفع
 الريب قلنا فاجيز والنا من ذلك اجزئوه لنفوسكم واقبلوا منها ما الزمتموها
 قبوله منكم فانما نقول لكم مثله ما قلتموه بعينه حذوا والنحل بالنحل فاما ما مضى
 في الفصل من انه عليه السلام لا يستغيد ايضا فيما يوديه اليه ها ولاي الرسل
 عند عودهم اليه شيئا فيصير العبث فيما يودونه عنه كالعبث فيما يودونه

اليه قد مضى الكلام فيما يوردونه عنه وبيننا ما فيه من القوايد والقوايد
فاما ما توديه ها ولاي الرسل اليه عليه السلام عند عودهم فالأكثر منه
والأغلب ما نعمل في مثله عقلا وشرعا على اخبار الاحاد ولا يقتصر فيه
إلا ما يوجب العلم كما يقبل اخبار الاحاد في الهدايا والكتب والاذن
في دخول المنازل وما جرى هذا المجري فان كان فيما يوردها ولاي الرسل
ما لا يعمل في مثله الاعلى العلم دون الظن فلا بد من الرجوع فيه الى غير قولهم
كما قلناه فيما يوردونه عنه عليه السلام وهذا واضح لمن تأمله

الفصل الرابع ابتدأه ان قيل الاخلاف
بين الامة في ان من وكل وكيل او اشتاب صديقا في اتباع امة او عقد
على حرة من بلد او من بلدناي عنه فحمل اليه الوكيل او الصدوق جارية
اخبره انه اشترايا او زف اليه امرأة اخبره انه عقد له عليها وانه ازاح
العلقة في ثمن الجارية ومهر الزوجة ان لغشيانها والاشتباحة لفرجا
وهذه ايضا سبله مع زوجته وامته اذا خبرته بطهرها كان له
وطبها واذا خبرته بحضها حرم عليه جماعها وياي الكتاب الى المرأة
بطلاقها او كتاب من ولدها الى بعض أهلها بوفاة بعلها فتتضي عدتها
وتجدد عقد الغير عليها ولا تترقب في ذلك تواتر خبر عليها او
مشاهدتها لوفاة بعلها وسماعها لطلاقها بل تفعل عند ورود الخبر
والكتاب ما تفعله عند المشاهدة والسماع وكذلك الرجل يرد عليه
كتاب عوت زوجته فيعقد على اختها والفروج واحكامها وما يتعلق
بخطرها وابطاحتها من كذا احكام الشريعة التي قد شذلت في امسها
والتمس عند الاقدام عليها والخوف من التعرض لما يشبه منها وكذلك
الاخلاف بين طوائف الامة في ان للعالم ان يفتي لعامة فيما يستفتيه

من العبادات والاحكام ولا توجب طائفة من طوائف الامة تتوقف
عن ذلك وتمتع منه وتتكبر على فاعله بل جميعهم يري لتقرب بذلك
ولو كانتهما العمل محظور والاخذ به محرم لكانت من الفحش البدع
واضرها لما فيها من التغرير والصد عن طلب العلم وما يلزم المستفتي
منه والابهام له الاستشكاف بقولهم وجوب لقبول منهم فان قلنا ان
في الامة من يحظر القبول من المفتي والتقليد له ويلزم المستفتي النظر
والبحت كما يلزم ذلك في اصول الدين كان له ان يقول ادعيت ذلك على
احاد الامة بل ادعيت على طوائفها ثم لا يجب الرجوع عما اعلم من عمل الطوائف
واضطر اليه من حالها برواية عن واحد او اثنين لا اعلم صحة الرواية عنهما
ولو صحت الرواية عنهما وسمعت ذلك منها لكان الاجماع الثابت لهما قاضيا
عليها وبطلان لقولها وقد تقدم معني قولنا في الاجماع وان لقول الذي
يضاف الي من قد علمنا انه غير المعصوم لا يعترض على القول الذي في جملة
القايل به المعصوم وان لم يتعين فان قلنا لو سلم بوجوب العمل بالقياس
يجب العمل باخبار الاحاد لان ذلك مما لا يثبت بالقياس كان له ان يقول
ما اثبت ذلك قياسا بل هو تفصيل للجملة وهو اولي بها واليقول ان المفتي
من يجوز عليه كطافي مذهبه ويجوز عليه الكذب على نفسه وهو مخبر من
يفتيه عن امرين احدهما الحكم وانه من شريعة الاسلام والثاني انه مذهبه
والقول الذي يختاره يبين ذلك انه لو صرح بنفي ما فتي به عن شريعة
الاسلام لما كان المستفتي ان يقبل فتياه ويعمل بها ولو صرح بنفيه عن
مذهبه وانه مذهبه احدا من الفقهاء لكان المستفتي ان يعمل بها فالمعول
عليه في لزوم القبول من المفتي اضافة ما يفتي به الى الله تعالى والى رسوله عليه السلام
وما شرعاه في دين الاسلام واذا اثبت هذه الجملة وكان قد مناه من

قبول قول المفتي واشتماله على الخبر عن امرين يجوز عليه الكذب فيها
 والخبر عن الرسول عليه السلام منفرد باحد الخبرين وتسلم من الخبر
 الاخر والتهمة فيه فاي شريعة واي وجوب العمل بخبر من نظر صدقه
 في خبرين ويجوز عليه الكذب فيها والخطر للعمل بخبر من نظر صدقه
 في خبر واحد ويجوز عليه الكذب فيه وله ان يقول هذا سبيل شياير
 الطوايف في تدريسها وتعليمها الفقه وتعريفها الاحكام لا توجد
 طائفة من طوايف الامة تقتصر في تدريسها وتعليمها على طوايف القراء
 والمتواتر من الاخبار وطرح الرواية الصادرة عن الاحاد واذا كان
 هذا هو المعلوم من حال علماء الامة المشتهرين بالفضل في طوايفها والغالب
 على امرهم الذي تشهد به المشاهدة وعرف بالمخاطبة ان جمهورهم
 وعامة فتاويهم المرجع فيها الى الروايات وان من انكر ذلك بلسانه اذا
 رجع الى نفسه وخلاشته علم انطواءه على خلافه هذا مما يعتلج في الصدق
 فما اجاب عنه ان كان فاشدا فغني كشفه اعظم الفوائد واجل القراء
الكلام على دليل الاستدلال والاحتجاج في ان الخبر الذي لا يوجب
 ان ورد على سبيل الاستدلال والاحتجاج في ان الخبر الذي لا يوجب
 العلم يجوز من طريق العقول التعبد بالعمل به كان في موضع لا
 من تحيل عقلا العيان بالاجار التي لا توجب العلم لا يمكن دفع هذه
 الحجة عن نفسه لان شياير ما اشير في الفصل اليه من ابتياع الالهاء
 والعقد على الحراير والتوصل الى استباحة الفروج او حظرها لا يمكن
 ان يدعي فيه العلم وانما طريق جميعه الظن ومع ذلك فقد وقع
 العمل به على حد لو كان معلوما لم ينزل عليه وذلك مزيف لا محالة
 لهذا من حال ورود العيان بالعمل كما ليس معلوم من الاخبار

وان ورد مضمون هذا الفصل على سبيل الاحتجاج في وجوب
 العمل بالاجار الوارد بتحريم او تحليل عن النبي صلى الله عليه واله وان
 لم تعلم صدق روايتها وهذا الوجه قصد به هذا الفصل دون الاول
 فهو احتجاج في غير موضعه لانه نقول للمعول على ذلك ليس تكوا من
 ان تقيس العمل بخبر الاحاد الوارد بالتحليل والتحريم على العمل بهذه
 المواضع التي عدتها وتجمع بينها بعلية تحريمها وتعيينها او تظن ان احد
 الامرين اخل في صاحبه وانه تفصيل للجملة على ما اشترت اليه فاشنا
 الفصل فان اردت القسم الاول وهو طريقة القياس فذلك مثل غير
 صحيح لانه لا خلاف في ان العيان باخبار الاحاد وانباتها لا يتطرق
 اليه بالقياس ومعول من ذهب الى ذلك على طريقهم معروفة يعتقدون
 انها توجب العلم بالاجماع وما جرى مجراه وايضا فان من وكل وكلا في
 ابتياع امية او عقد على حرة يرجع الى قوله في تعيينها اذا احلها اليه
 شو ان فاشقا او عدا لامليا او ذميا واذا اخبرته زوجه
 او امته بطهرها استباح وطهرها وان كانت ذمية واذا اخبرته بحضها
 حرم عليه شيانها مع اختلاف ملتها ولا خلاف في انه لا يقبل خبر
 الفاشق عن النبي عليه السلام ولا خبر الذي فكيف يصح قياس قبول
 اخبار الشريعة على هذه المواضع مع ما بيناه واذا جاز لنا القنا ان
 يفرق بين قبول الاخبار عن الرسول عليه السلام في التحليل والتحريم وبين
 قبول خبر الوكيل الموكل في ابتياع امية او عقد على حرة وبين قبول
 قول المرأة في طهرها وحضها وان كان الكل غير معلوم بل المرجع فيه
 الى طريقة الظن جاز لنا ان نفرق بين اخبار التحليل والتحريم وبين شياير
 ما عدد وكيف قياس هذه المواضع المستروعات مع اختلاف

عليها واستباحتها بعضها على بعض ونحن نعلم ان فيها ما لا يقبل فيه
 الا شهادة الاربعة وفيها ما تجزي فيه شهادة الشاهدين
 وفيها ما تجزي فيه شهادة الواحد وفيها ما لا يعتبر فيه عدالة
 الشاهد ولا ايمانه وفيها ما لا بد من اعتبار العدالة والايمان
 مع هذا الاختلاف والتفاوت كيف يجوز قياس البعض على البعض
 وان اريد القسمة الثاني وهو دخول احد الامرين في صاحبه فذلك
 اوضح فسادا واشد تفاوتا لان من المعلوم الذي لا يختلف على
 عاقل ان العمل باخبار الشريعة في تحليل او تحريم الوارثة عن النبي
 عليه السلام عبادة مفردة لا مدخل لها في شايء ما عد في الفصل
 من ابتياع الاماء والعتق والحراب والرجوع الى اقوال النساء
 في الطهور والحض بل لا يدخل هذه الامور المذكورة في بعضها
 وكل شي ذكر منها قائم بنفسه لا يشتمل عليه وعلى غيره جملة واحدة
 وقد كان يجوز عندنا جميعا ان تختلف العبادة في جميع ما ذكرناه
 وعدناه ويتعبد في بعضها كما لا يتعبد به في جميعه ولو قلنا
 لم يرد في هذا الحال الا بصرف ما كان يجوز عندك تقدير او فرضا
 ان يتعبد الله تعالى في المواضع التي ذكرتها كلها بالعمل مع الظن
 ويحظر علينا في الاخبار الواردة عن النبي عليه السلام ان نعمل الا في
 العلم اليقيني فان قال لا يجوز ذلك كما برودا وقع وقيل له من اين
 قلت وما الدليل على ما ادعيت فانه لا يخرجنا وان اجاب
 الى التحريم قيل له فقد بطل ان يكون ذلك تفصيل الجملة مع تجوز
 اختلاف العبادة وتباينها فاما ما تضمنه الفصل من ذكر اشتقاق
 العامي للعالم وعمله على قوله وان لم يكن فاطحا على صحة فاولا فيه

ان كثيرا ممن نفي الاجتهاد والقياس ولم يعمل بخبر الاحاد في الشريعة
 لا يوجب تقليد العامي للعالم ولا العمل بقوله الا بعد العلم بصحته
 ولا يلتفت الى هذا التكثير والتعظيم والتفخيم الذي عول عليه في
 هذا الفصل فكل هذه التهويلات تسمع من المشبهين للقياس في
 الشريعة حتى انهم يدعون الاجماع المتقدم والمتأخر وعمل الصحابة
 والتابعين والعلماء في شايء لا مصادروا الاوقات افتريه العمل
 اظهر من العمل بالاجتهاد والقياس وليس كل شي كثيرا القائل به
 واتسعت البلاد التي يعمل فيها وذهب اليه الروشا والعظما
 ومن له القدرة والسلطان واليه الامر والنهي والحل والعقد كان
 اجماعا يتسقط الخلاف فيه وليس لاحد ان يطعن على هذه الطريقة
 بان يقول اذا كان العامي لا يقلد العلم ولا يرجع الى قوله فاي فائدة
 في الاستفتاء الذي قد علمنا الارشاد اليه والفرع من كل احد الى
 استعمال قلنا الفائدة في ذلك بيته لكن قول العالم فيه العامي
 وموقفه ومغرب النظر والتفتيش والبحث وهل هذا الا كمن
 يقول اذا كان لتقليد في الاصول لا يشوع فما الفائدة في المذاكرة
 والمباحثة والتنبيه والتحذير فان قيل معلوم ضرورة ان العامي
 لا يستطيع ان يعرف الحق في فروع الدين كله ومن كلف ذلك
 فقد كلف ما لا يطيق قلنا لا خلاف بيننا في ان العامي مكلف للعلم بالحق
 في اصول الدين وهي ادق واعمض واوسع واكثر شيئا واذا جاز
 ان يطبق العامي معرفة الحق في اصول الدين ويميزه من الباطل مع ما
 ذكرناه من غرضه وكثرة شبهه فاو لي ان يطبق ذلك فيما هو اقل
 غورا واوضح طرقا فان قيل ليس يجب على العامي في اصول الدين

الا العلم بالجل التي يشرف بها على الحق فاما التدقيق وكشف الغاوض
فليس مما يجب عليه قلنا وما المانع من ان نقول ذلك في الفروع
والشرايع وان معرفة الحق منها من الباطل يكون طريقا مختصرا
لا يخرج الى التعمق والتدقيق يكفي به العاقل كما اكفي بمثله في الاصول
فان قيل فما قولكم في عامي لا يقدر على شيء من النظر والعلم والتحيز للحق
من الباطل اتوجبون عليه تقليد العالم ام لا توجبون ذلك فاجاب
عن هذا السؤال ان من لا يقدر على تمييز الحق من الباطل في فروع الدين
لا يقدر على مثل ذلك في اصوله ومن هذه صفة فهو عامي في الاصول
والفروع ولا يجب عليه شيء من النظر والبحث وكما لا يجب عليه فلا يجب
التقليد في الفروع كما لا يجب عليه مثل ذلك في الاصول وهذا جار
مجري اليها في الاطفال الخارجين عن التكليف فلا حرام عليهم ولا
حلال لهم ثم لو سلمنا ان العامي متعبد بتقليد العالم في الفتوى والعمل
بقوله وان جوز الخطا عليه كيف يكون في ذلك اثباتا لورود التعبد
بالعمل في الشريعة على اخبار الاحاد وكيف يحمل احد الامرين على الآخر
ثم نقسم تلك القضية التي تقدم ذكرها فنقول ان كان مورد ذلك احتياجا
على من حال العمل بما لا يعلم صحة فهو لهجري حجة مقنعة ودلالة صحيحة
لان من حال العمل على اخبار الاحاد من حيث لم تكن معلومة واجاز
العمل بقول المفتي يكون مناقضا وليس هذا هو الذي تنكلم عليه ونقصه
وان قيس قبول اخبار الشريعة الواردة من طريق الاحاد بالتخليص والتحريم
على قبول قول المفتي فقد تكلمنا على ذلك من قبل وبيننا ان القياس في مثله
مطرح غير معتدل عليه وقلنا اما كان يجوز ان يتعبدنا الله تعالى

بقول قول المفتي ويحظر علينا ان نقبل في الشريعة الاما نعلمه فان جوز ذلك
سقط حمل احد الامرين على صاحبه وان منع منه فهو المرافعة والمكابرة
التي تقدمت الاشارة اليها وبيننا ما فيها فاما الكلام على ان حمل احد
الامرين على صاحبه ليس من باب لقياس وانما هو تفصيل الجملة فقد مضى
الكلام عليه مشتقسي وبيننا فيما سلف ما يوضح ان مسئلة تقليد العامي للعالم
مفارقة مباينة لمسئلة قبول خبر الراوي اذا كان واحدا عن الرسول عليه السلام
وان الامرين لا يجمعهما جملة واحدة على وجه ولا سبب وان يجوز ان يتعبد
احد الامرين بخلاف ما يتعبد به في الآخر وقوله ان المفتي مخبر عن امرين
يجوز عليه الخطا في كل واحد منهما احدهما اخباره في المذهب الذي افتي به انه من
شريعة النبي عليه السلام والثاني انه مذهب واعتقاده فاولها في هذا انه ليس
بواجب في كل مفتي ما ذكره بل في المفتيين من علم اعتقاده ومذهبه سرورة
ولا يجوز خلاف ذلك عليه فعاد الامر في من هذه حاله الى ان الخطا الكاين عليه
واحد ولو كان يجوز الخطا عليه في موضعين على ما ظنه لما كان به اعتبار
على ما ذكرناه فاما قوله فاي شريعة واي عقول قررت وجوب العمل بخبر
من نطق صدقه في خبر واحد ويجوز عليه الكذب فيه فهذا الاول تصرح منه
بانه ليس ما نحن فيه تفصيلا للجملة على ادعاه وانما عول على نفي الشرع او العقل
الموجب لاحد الامرين والكاثر للآخر وهذا خروج كما ترى عما وقع الشرع
فيه من تبين تفصيل الجملة والكلام عليه ان يقال الذي يفصل بين الامرين
ان الشريعة قد قررت العمل بقول المفتي وان جوزنا عليه الخطا في موضعين
ولم تقر العمل بقول الراوي اذ لم نعلم صدقه وان كان خطأ وان كان مخطيا
في موضع واحد فيجب ان نتوقف عن العمل بقوله لان الشرع لم يأت به
ويكفي في حظر قبول قوله انتفاء الشرع ولا يحتاج الى ورود شرع يحظره

ثم يقال له كيف قررت الشرايع العمل بقبول قول المفتي والخطا جاز عليه
من الموضوعين الذين ذكرهما ولم يشوع العمل بقول الشاهد الواحد
فيما لا بد منه من شهادة الاثنين وشهادة الاثنين فيما لا
يجوز فيه الشهادة الاربعة والخطاها هنا في موضع واحد
وهناك في موضعين فاي شيء قلته في الفرق بين هذا الاكلام
قبل خله في الزامك فاما الكلام الذي ختم به الفصل الذي
ابتدأه وهذه شيل ساير الطوائف في تدريسها وتعليمها
وانه لا يوجد طائفة من طوائف الامة تقتصر في تدريسها
وتعليمها على طواهر القرآن والفتاوى من الاخبار ونظير الرواية
الصادرة عن الاحاد فقد رضي الكلام عليه في الفصل الثاني الذي
سبق كلامنا عليه مستقصى مستوفى وبيانا ان ذلك شوقنا على العلماء
وقدح في تدريسهم بدهمهم وكشفنا ذلك ووضحناه بما لا يطالب في عادة

الفصل الخامس من جملة المتكلمين من
يذهب الى ان في اخبار الاحاد ما يضطر السامع له الى العلم بخبره
وقد حل الجاحظ ذلك عن النظام وانه كان يقول ان الخبر الواحد
اذا تكاملت فيه شروطه في سامع اضطره الى العلم بما تضمنه خبره
وكان هو الفاعل للعلم في قلبه وما تحتلله القسمة ويصح ان يكون
مذهبنا وليس في العقول ما يحل ان يكون من مصالح العباد في دينهم
ودنياهم وما يقتضيه حسن تدبيرهم ان يفعل الله تعالى العلم فيهم
عند خبر الواحد اذا كان مضطرا الى ما خبر به ولم يوقع خبره موقع
الشهادة وكان السامع له خاليا من الاعتقاد لضرب الخبر به

اولا مريضه عن المشكون الى شياعه والاصغاف اليدوشلم من مقارنة
داوود لما يعارضه ومن محرم ويكذب به ومتي قال هذا لم يعترض قوله
ويقتله ما يدكره من يقول ان الله تعالى يفعل العلم بخبر الخبر ويقطع
على انه لا يفعل عند خبر الاربعة ويجوز فعله عند ما زاد عليها من
الرجوع الى الشهادة في الزنا لان احدا شرطه ان لا يكون الخبر واقعا
موقع الشهادة وذلك مما يمتنع ان يتعلق به المصلحة ولا يختار الله تعالى
فعل العلم معه فاما الذي حكي عن النظام ان كان الذي يحيله ويقبله
ان القادر من البشر لا يصح ان يفعل في غيره الا بشئ بعد احله
الى ذلك لغيره ولا شئ يتعدى حكمه الى غير محله الا الاعتماد الاختصاص
بالمدافعة لما شئ محله كان من تدب عن مذهب النظام ان يقول ان ختم
ذلك ما انكرتم ان يشارك الاعتماد في هذا الحكم وهو لتعدي ويكون
الخبر من جملة ما يتعدى حكمه لكونه مدركا فيفق الخبر والاعتماد بل
كل مدر في تعدي الحكم الى غيرهما ويكون معنى تعدي الحكم في الاعتماد
كونه مدافعا وفي الخبر كونه مشموعا واذا تعدي حكمه لم يمتنع ان يكون
شئيا للتوليد في غير محله وان قلنا لولد الخبر العلم لوجبان بولد
جنسه وكل جزء منه ومن فعل كل فاعل ولكل شئ مع كان له ان يقول
ما بولد العلم بفارق شياير الاستباب حسب انقوله في النظر وتوليد
للعلم ومفارقة شياير الاستباب وان قلنا ان ذلك يودي الى ان يفعل
في الوقت الواحد بالشئ الواحد علوما لكل من سمع الخبر كان له ان
يقول الى ذلك ذهب البشر هناك كما يحيله ويقبله اذا تعاد من يفعل
العلم على ذلك **الكلام على ذلك** اما ما تضمنه
ابتداء هذا الفصل فهو مذهب النظام في قوله ان خبر الواحد يوجب العلم

على بعض الوجوه وهذا مذهب ضعيف شحيح قد بين في الكتب بطلانه
 وبعده من الصواب ودل على فساده بأشياء منها انه لو كان خبر الواحد
 يوجب العلم لوجب ذلك في كل خبر مثله وكان حق المخبرين بذلك يقول
 الله صلى الله عليه واله وكان يجب استغناء عن المعجزات وان يعلم صدقه
 من غير دليل يقترب اليه وكان يجب ان اذالم يعلم صدق المحدث ضرورة
 ان يعلم كاذبا فلا يسمع بيته وايضا فلو كان الخبر موقفا للعلم لم يكن
 بعض حروفه بالتوليد او في من بعض فكان يجب ما ان يكون العلم متولدا
 عن كل حرف من حروف الخبر وهذا يؤدي الى ان يقع العلم عند كل حرف
 وجد من الحروف وقدم بطلان ذلك وهكذي ان قيل ان العلم يقع بحرف
 الاخير لانا نعلم ان الحرف الاخير من الخبر لو انفرد لم يحصل عنده علم وان كان
 العلم المتولد عن شايخ حروف الخبر على سبيل الانضمام فهذا باطل لانه
 الانساب الكثيرة لا يجوز ان تولد متشباها واحدا كما لا يجوز ان يقع
 المقدور الواحد بقدر كثيرة ومنها انه كان ينبغي ان لا يقتصر على
 الى المواضع في العلم الواقع عند الخبر لان الشئ بولد لا مريد جمع
 اليه فاي حاجته اليه تقدم المواضع وقد علمنا انه لو لا تقدمها
 لما افاد الخبر ولا حصل عنده علم ومنها ان الصوت لاجهة له فكيف
 يولد في غير محله وانما ولد الاعتماد في غير محله لانه مختص بجهة ولا يفتاير
 لاسباب لا تولد الا في محلها فاما ما مضى في انشاهد الفصل عند ذكر
 ان الاعتماد مختص بجهة فجار ان يولد في غير محله والصوت ليس كذلك
 من قوله ما انكرتم ان يشارك الاعتماد غيره في هذا الحكم وهو التعديك
 ويكون الخبر من جملة ما يتعدي حكمه لكونه مدركا فيحقق الخبر
 والاعتماد دليل كل مدرك في تعدي الحكم الى غير محله ويكون تعديك
 الحكم في الاعتماد كونه مدافعا وفي الخبر كونه مسموعا فطريق

ما كان ينبغي ان يحل مثله فيورد في جملة الشبهات لان الاعتماد انما ولد
 في غير محله لتسبب معروف وهو الاختصاص بالجهة وهذه الصفة لا
 تحصل الا له لان بها يتميز من شايخ الاجناس فكيف يجوز ان يكون الصوت
 منسار كاله في هذا الحكم وهو مما لاجهة له كما لا اعتماد العلم الا ان يدعي
 ان الصوت ذو جهة كما لا اعتماد فطلان ذلك معاوم ضرورة ولو كان غير
 الاعتماد منسار كاله في الاختصاص بجهة لكان من جنسه لان المشاركة فيها
 يتميز به الجنس مشاركا في الجنس واعجب من هذا القول ان كل مدرك يشارك
 الاعتماد في تعدي الحكم الى غير محله وهذا يوجب ان تكون الاوان والطعوم
 والمداريح والجواهر بهذه العجب القول ان معنى تعدي الحكم في الاعتماد كونه
 مدافعا وفي الخبر كونه مسموعا وان يكون مسموعا من كونه مدافعا وانما
 ولد في غيره لاختصاصه بالمدافعة في الجهة وهذا لا يوجب في مسموع
 ولا مري ولا جنس غير الاعتماد وبعد فلا صفة له بكونه مسموعا
 فضلا عن ان يولد في غير محله وما يدل على ان خبر الواحد لا يوجب
 العلم الضروري علمي على النظام انا عند التامل لاحوالنا والرجوع
 الى انفسنا لا نجد شكونا عند خبر الواحد على الشرايط التي شرطها النظام
 على احد شكونا الى انشاهد ونذكره ولا على حد شكونا الى انشاهد من اخبار
 البلدان والامصار والوقايح الكبار فان السكون الذي تحده عند
 خروج الرجل بايضا محرق الشياخ متشليا بخبر يموت بعض هذه الاشياء
 من تجويز لا يكون الا مريلا وما ذكره وان له في ذلك عرضا وان بعد
 وانما لاجل اشتداد الاغراض في مثل هذا الخبر ما يحيل لنا اننا نكون
 عالمون والسكون الى المشاهدات والى اخبار البلدان بخلاف هذا لانه
 لا يصح ولا يقرن اليه شي من القوي بخلافه فعلمنا اننا نحصل عند خبر
 الواحد هو ظن قوي فيقوم علما وان الذي يحصل عند المدركات وغيرها

مما ذكرناه هو العلم الحقيقي ولهذا ربما انكشف كل شيء رايانه وشمعاه
 في الموضع الذي يذهب النظم اليه علم عن خلافه وظهر لنا ان الامر
 بخلافه اشبع واعلم وان تلك الاشاعة كان لها شيب من اجلاب
 منفعة او دفع مضرة وهذا لا يجد نحيث يحصل العلم اليقيني
 عاجل ولا شيب فاما ما مضى في خلا هذا الفصل من انه غير محتج
 ان يعلم الله تعالى من مصلحة العباد ان يفعل العلم عند خبر الواحد
 اذا كان مضطرا اليه اخبر به ولم يخرج خبره مخرج الشهادة وكان
 من الشرط كذا وكذا الى اخر الكلام فلم يجرى ان هذا غير محتج ولا محال
 وانما احتراز القابل بهذه الاشتراطات عن مواضع معروفة الزمت
 من ذهب الي هذا المذهب لكتاقد علمنا ان ذلك وان كان جائزا في
 العقول فانه لم يكن بما تقدم من الدلالة وهو اننا نجد نفوسنا عند الخبر
 الذي هذه صفته وقد تكاملت الشرايط كلها لا تتفكر من تحوير
 وان كان مستبعدا لا يكون الامر بخلافه انضمه الخبر فلو كان العلم حاصل
 لا يرتفع هذا التحييز ولم نزل عينا ولا اثرا كما قلناه في المشاهدات
 وغيرها فاما ما تضمنه اخر هذا الفصل من اجواب عن قول القابل لو ولد
 الخبر العلم الوجيب ان يولد حشيه وكل حرف منه بان قيل انما يولد العلم
 بفارق شايبر الاسباب حشيه نقوله في النظر ونولده العلم فالكلام
 على ذلك ان الاسباب لا تختلف في ان توليدها يرجع الى الاجزاء
 والاجناس وانما فارق شيب العلم شايبر الاسباب في شروط
 والشرط قد يختلف ويتفق بحسب قيام الدليل وليس يجوز ان
 تختلف الاسباب في رجوع التوليد الى اجناسها والى كل جزء منها
 والذي ختم به هذا الفصل من ارتكاب توليد الشيب الواحد شيبات
 كثيرة لما دأى لزوم ذلك في الخبر الذي يحصل العلم لكل من سمعه قلة

كانوا ام كثرة واضح البطلان لانه لو جاز توليد الشيب الواحد شيبات
 الكثيرة لما وقف ذلك على حد لانه اذا تعدى الواحد فلا يقتصر على
 وهذا يؤدي الى توليد ما لا نهاية له الا ترى ان القدرة لما تعلقت في
 الحال والافاقات من الاجناسها اكثر من جزو واحد لم ينحصر متعلقها
 من هذه الوجوه واستقصا جميع ما يتعلق بهذا الكلام بطول وفيما
 اوردها كفاية **الفصل السادس** ولد ان
 يقول قد علمنا انه لا يجوز ان يتساوي نفسان في كمال العقل ونقي السهو
 والاعراض عما يشعانه ثم يكون شاعها للخبر عن احد جانبي بعدد علي
 واحد فيحصل العلم لاحدهما ولا يحصل للاخر كما لا يجوز ان يشترك في صحة
 الحاشية وارتفاع الموانع وحصول المدرك ويتساوي حالها في جميع ذلك
 فيدر كل احد ما محضه ولا يدركه الاخر واذا ثبت تساوي الاخرين
 في العقول وكان المقدم على دفع احدهما كالمقدم على دفع الاخر واستقل
 كون المحرر كما ذكرناه من غير ترقب لا مريز ايد من موجب او متخير وكان
 القابل ان وجود العلم موقوف على فاعل متخير مع تكامل اذكرناه ان شاي
 فعلة وان شام بفعله كالمقابل ان حصول المحرر كالموقوف على معنى ان
 وجد كان مدركا وان لم يوجد لم يكن مدركا ووجود ذلك موقوف على
 فاعل متخير فاما من شواين الامر من كافي على الجبائي وغيره ووقف
 حصول المحرر كافي معنى فانه لا يجد فرقا بينه وبين من قال في الحكم
 الثقيل اذا لم يكن تحت ما يقبله ولا فوقه ما عسكه لم يجب كونه متحركا
 شغلا ووجود الحركة فيه ونظاير هذا الا لازم مما يؤدي الى الجهالات
 كثيرة واذا ثبت عنا العلم عن امرز ايد فاموجه ما تجد بحسبه
 وكان قابعا لتجده وهو الخبر واذا لم يجز في العلم الذي هو فعل واحد

ان تحدث عن اكثر من فاعل واحد وجب لقطع على انه من فعل مخبر
 واحد ولان العلم لو لم يتولد عن خبر الواحد واحتاج الى اخبار زائدة
 عليه لكان كل خبر يفرض قبل حصول العلم فلا بد من احدا من اهل الاتهام
 الى خبر يحصل عقبيه العلم وينتهي الشكل وهو المطلوب واتصال الشكل
 وتعذر العلم وقد علمنا وجوب حصوله حسب الكلام على ذلك
 انه لا يجوز ان يتساوى حيان في صحة الحاشية وارتفاع المواضع وحصول
 المدرس وتكامل جميع الشرايط فلا يتساوى في كونها مدرسين على ما
 ذكرت غير انه يجوز ان يتساوى حيان في نفي الشهو والاعراض عما
 يدركانه من تمام الخبر عن احدهما في بعدا في علم احدهما ولا يعلم
 الاخر فان قلت قد اخللت بشرط وهو التساوي في كمال العقاب
 قلنا لك هذه مغالطة لانا اذا اشتراطنا كمال العقل فقد دخل في
 جملة العلم بالمدرسات ومخبرها كيف يجوز ان يشترط نيتها
 في العلم بمخبر الاخبار ثم يجوز انفراد احدهما بذلك وليست بغير ان
 يدعي ان شرطنا في ذلك كون الحجي مدرسا شرط يدخل فيه المشروط
 الذي هو كونه مدرسا ولهذا فصل اصحابنا بين كون الحجي مدرسا وكونه
 عالما فقالوا قد يكون عالما غير مدرس ومدرس غير عال كالمهية
 والمجنون والطفل فاذا قيل لم يتي كان كمال العقل وادرك شيئا
 غير ملتبس فلا بد من ان يكون عالما به فقد وجب لها كونه عالما
 مفترضا بكونه مدرسا قالوا اشتراط كمال العقل اشتراط لكونه مدرسا
 بحيث ان يعلم ما ادركه والشي لا يكون شرطا في نفسه على ان لو كانت
 عن هذا الموضع لكان بين الادراك والعلم وان تساوى بالاهت
 في الوجوب والحصول فرق واضح وهو ان العلم قد ثبت انه معني بالمعاني
 الالهة كونه الحجي في اكثر المواضع عالما مع احوال ان لا يكون عالما

والشروط كلها واحدة واذا ثبت ان العلم معني بالمعاني وان كون العلم
 عالما يجب عنه ثبت ذلك في كل موضع وفارق كون العالم بالكونية
 مدرسا لانه لم يثبت في موضع من المواضع ان الادراك معني
 ولا ان الحجي بحصوله على هذه الحال لعل من العلل لان كل موضع
 يشترط له في الحال فيه متساوية في وجوب كونه مدرسا عند كمال الشرايط
 واشتراك كونه كذلك عند اختلافها فان فصل الامر ان احدهما صاحب
 فاما ما انتهى الفصل اليه من قوله واذا ثبت عن العلم عن امر زائد فاجب
 له ما يجده بحسبه وهو الخبر فقد بينا ان كون العالم عالما غير مستحسن
 عن امر زائد يوجب كونه على هذه الصفة فلا معني للبناء على ذلك وقوله
 اذا كان العلم واحدا وجب ان يكون متولدا عن خبر وافضاؤه بذلك
 الى الخبر الاخر الذي يحصل عنده العلم باطل لانا نعلم ان كل خبر يشترط
 اليه من اخبار الناقلين للبلدان والامصار لو ان فرد عما تقدم وتاخر
 عنه لما حصل عنده علم ولا زالا به شئ فلو كان موجبا للعلم ايجاب
 العلل لوجب ذلك متقدما كان او متاخرا مقتضايا بغيرها او منفردا
 وهذا احدهما استدله الشيوخ على ان الاخبار لا توجب العلم قالوا لئن
 اكبر الواحد والاحبار الكثرة لو اوجبت العلم وهو جزو واحد
 لوجب ان يكون المشتب الواحد حاصلا عن اسباب كثيرة وهذا
 يجري في النفس لا يجري حصول المقدور الواحد عن قدر كثيرة
 فاذا قيل لم يجب عن شئ واحد وعن حرف واحد من حروف كبر
 قالوا لو كان كذلك لوجب متى انقر هذا الحرف من باقي الحروف ان يجب
 عنه العلم وقد علمنا خلاف ذلك وهبنا امكن القول بايجاب الخبر للعلم
 من حيث انه عند ادراكه وان كنا قد بينا بطلان كيف يمكن ان يقال
 فيما حصل لنا العلم به من الجواهر المدرسة وقد علمنا وجوب حصول ذلك

عند تكامل الشروط كوجوب حصول العلم بمخبر الاخبار وليس هاهنا ما يمكن ان يستدل بحاجب العلم اليه الا الجوهر فان الادراك ليس بمعنى ولا شبهة في ان الجوهر ليس بعلة في ايجاب حال من الاحوال

الفصل السابع ان قيل قد علمنا اقسام العقلاء على التصرف عند اخبار الاحاد وبحسبها فيما يتعلق بالدين والدنيا كما تقدم على التصرف عند الادراك وخبر العدد الكثير ولا يوجد منهم من يقصر تصرفه على ما يشاهده ويتواتر خبره ولا يتجاوز به بل يتبعون اخبار الاحاد من الافعال والاحكام مثلا يتبعون لمشاهدة واخبار العدد الكثير وقد تقدم السؤال فيما يتعلق بالدين واعتلته فاما ما يتعلق بالدنيا فاكثر من ان تحصى تتعلقها بضر وبالمنافع ودفع المضار المستهلمة على الاكل والشرب والتكاح والحلط والتصرف في الاموال والنفوس والدول والممالك لا يفرق الملوكة والروسا وجميع العقلاء والعلماء بين ما يرد به القول وتضمنه الكتب وقائي به الرسل ويلزمنا تشاهده ويتواتر عليها خبره من تجهيز الجيوش والتولية والعرايا والعمال والسعاة والكلام واظهار المشار وامثال المصائب وتحديد البيعة واخذ العهود ودفع الاموال ونقل الحرم والذخائر بل لا بد بلد ثم لا يوجد من العقلاء من اتقوا حدائقه الى وكيله في حاجة مستدعي منه حمل غلة او يامر به باقتناء صبيعة فيوقفها لو وكيل عن شماع قول من انقذه وكف عن انقاده رسته حتى يشافهه بذلك وتواتر على من يكون خبره طريقا للعلم على ما ذهب اليه من قال بالتواتر فعذر صانعه وحده على ان لم يغرب اليه هذا ما يرجع الى الوكيل فان غرر باقتناء الغلة واقتناء الصبيعة وعاد الذي انقذه بذلك فتوقف عن تسليم الغلة وتضمن جميع ثم الصبيعة وقال الا تقدم على شيء من ذلك الا ان شاهده او يتواتر على خبره

عند اقتضائه متى فعل ذلك فاعل وشككته شكك خرج عن عادات العقلاء ودخل فيما ينسب لاجله الى قلة المعرفة او حدوث مرض وهكذا من اشعره سلطانته او بعض اخوانه الحاجة الى الاجتماع معه لا من ههنا ثم انقذه اليه ياخذ من يعلم اختصاصه به وشكوه اليه فاخبره بخلوه وبما يستدعيه فتوقف عن اجابته وطلب ما يقطع عذره من مشاهدة او تواتر ونظائر ذلك كثيرة لكي ياتي عليها تعداد فان كان جميع التصرف لتابع الاخبار الاحاد قايما لظن او حشبان لا يعلم ويقين لتتمام الحيلة في بعضها وان خاف الكذب في بعض اخر منها فما الفرق بين من قال ذلك وبين من قال مثله في التصرف لتابع الادراك وخبر العدد الكثير لتتمام الحيلة وانكشاف الكذب في بعضها اتماما للحيلة في المدركات من الموكل او الموكلين والحزان والموتقين في الملابس والادوية والالات والجواهر والمأكلة والمشارب والحيوان وشاير ما يقولونه الناس اهلها او فسادها او الطمع في فضل قيمتها فاكثر من ان تحصى ثم لا يشعر من تحت عليه حيلة في البذل المدة الطويلة مع التصرف فيها والمشاهدة لها وربما استمر ذلك ولم يعلم به وكعله الغالب حتى يذهب منه او ينشئ اليه وينشئ فربما صدقوا بما كذبوا به واستمر استعجاله لما عزم له او ابدل عليه وقد تم الخطا على التقاد وغيرهم من يعاين الامور المفقرة الى الادراك ولا يعود ذلك على جميع المدركات بالفساد والبشر حتى لا يتوهم شي منها ولا يحكم بحصول العلم عنها وهذه تشبيه الخبر الوارد عن خلق العظم والعدد الكثير لا يعلم خلقا اعظم ولا عددا اكثر ولا معاد اقداك فتكامل واجتمع في خبرك حينئذ في اليهود والنصارى والمملاك الذي وقع منه القتل والصلب

داتباعه ورعاياه وكلمه خبر عما يصح ان يكون الخبر طريقا
ايقاع القتل والصلب بعيشي بن مزيم لانه مما يشاهد
اليه ولم يجب له ان ذلك وعلمنا بغيرهم ان يعود على كل خبر خبر
الخلق العظيم والعدد الكثير بالتوقف حتى لا تنقش منها ولا
نحكم على الكل بحكم البعض فكذلك اخبار الاحاد الا ان يكون
هناك ما يختص به المشاهدة واجار العدد الكثير ويكون معلوما
لا يمكن ادعاء مثله في اخبار الاحاد فاهو الكلام على ذلك
اما ما تضمنه هذا الفصل من ذكر العمل على اخبار الاحاد في العقليات
والشروعات فقد بينا عند الكلام في الفصل الرابع من هذه
المسائل عند ذكر العمل على خبر الوكيل في العقد والابتعا
وعلى خبر الزوجه في الطهر والحض وما اشبه ذلك ان هذا
الجنس من الكلام انما يصلح ان يعتمد على من حال العمل على اخبار
الاحاد وعلى ما لا يوجب العلم من الاخبار فاما من جوز ذلك
وقطع عليه في الموضع الذي دل الدليل عليه فيه ومنع منه
بحيث لم يدل الدليل عليه فلا يكون هذا الكلام حكاية وقد
في مذهبه وبيننا ايضا انه لا يمكن ان يحمل وجوب العمل على اخبار
الاحاد في الشريعة بحيث وقع الاختلاف على هذه المواضع
بالقياس وتجمع بين الامر بين بعلة تحرر وتعيش وبيننا
ايضا انه لا يمكن دخول موضع الخلاف في تلك الجملة على
تفصيلها ولا معني لا عادة مضي واجود ما يمكن ان يقال
في هذا الموضع واقوي شبهة انما اذا وجبت العقل العمل

عما خبر من انذرنا بشيخ في طريق اول صورا وما جرى مجرى
ذلك من المضار الدينيه ووجب التحرز من هذه المضار وتجنبها
بقول من لا نافع من كذبه حتى يكون مضمونا من اطرح العمل بها مع
خوف المضرة فالواجب ايضا العمل على قول من خبرنا عن الرسول
عليه السلام بخبر لا نافع من في احوال العمل به المضرة والواجب على
تسبيل التحرز من المضار العمل على هذه الاخبار على الوجه الذي هو
او كذا تقدم ذكره لان مضار الدنيا منقطعة ومضار الآخرة
دائمة والتحرز من الضر الدائم اقوي وواجب من التحرز من الضر
المنقطع والجواب عن هذه الشبهة وان كانت لم تحضر
في المسائل انما من فيما خبرنا به الواحد الذي لا يعلم صدقه
ولا دل دليل قاطع يوجب العلم على العمل عند خبره ان يكون فيما
اخبارنا به علينا ضرر دمي لانه لو كان كذلك لوجب في حكمة الله تعالى
ان يعلمنا ويدلنا على هذا الفعل الذي نستحق به العقاب لانه مما
لا يمكن العلم به عقلا ولا يعلم كذلك الاستمعا ولا طريق الى ذلك الا
لخبر يوجب العلم والقطع على صدق راويه او خبره وان كان يوجب
الظن بصدق راويه فقد نصب دليل يوجب العلم لزوم العلم به
فما فقدنا هذين الطريقين علمنا انه لا ضرر علينا فيما خبرنا
به الواحد الذي تقدمت صفته وهذا الذي ذكرناه مما لا
يد منه عندنا وعند خصوصنا المحصلين في هذه المسئلة
لانهم يوافقونا على ان العمل لا بد من ان يكون تابعا للعلم

فتارة يكون تابعاً للعلم بصدق الراوي واخري يكون تابعاً له
 بوجود العمل على قوله ويعترفون بان الحال اذا اخلا من علم
 على احد الوجهين الذين ذكرناهما لم يصح لانه لا يامر الخدم عليه
 ان يكون قبيحاً وانما يامر بالعلم دون الظن على ان من تعلق
 بهذه الطريقة في وجوب العمل على اخبار الشريعة لا يمكن ان
 يستدل بما ذكرناه على وجوب قبول جميع اخبار الشريعة
 لان فيها ملامضة في ترك العمل كما لا حاجة المتضمنة للاحاد
 الخارجة عن الخطر والاحتياط ثم يعود الى انه يوجب الاحتياط
 المبدى كلامه فانه قد صرح بغيره في ذكر ما يعمل عليه من اخبار
 الاحاد في الدين والدنيا لانه قال بعد ان عد ما يعمل فيه
 على اخبار الاحاد فان كان جميع التصرف التابع لاجبار الاحاد
 تابعاً للظن وحسباً لا للعلم ويقين تمام الحيلة في بعضها وانكشف
 الكذب في بعض اخر منها فما الفرق بين قليل ذلك وبين من قال
 في التصرف التابع للادراك ولخير العدد الكثير لتمام الحيلة
 وانكشف اللبس والكذب في بعضها وذكر ما يبذل الخراز
 من الالات والشتات ثم ذكر خبر اليهود والنصارى عن قتله
 المسيح عليه السلام وصلبه وهذا كما تراه تصرح منه بان العمل
 في جميع ما عدا ما عمل به يقين وان تلك الاخبار التي وقع
 العمل عندك او جئت العلم لا الظن ولهذا الحكم بالعلم
 عند طرق الادراك واعتدب فيها بما يعتدب للادراك وان
 انكشف كذب بعض الادراك لا يوجب التمسك في جميعه
 والكلام على هذا انما نعلم ان العمل في المواضع التي ذكرنا
 باخبار الاحاد فيما يتعلق بدنياً او دنيوياً واقع مع الظن

مدق المخبر لا مع العلم بصدق القطع عليه بامر واضح على تعلمه من
 نفسنا ضرورة ولا يحتاج فيه الى ذكر انكشف الحيلة فيما خبرنا به
 وان ذلك مما يعتد به بضاً عليه وتنبهت فيما بعد يعون الله وشيئة
 وهو ان احداً يعلم من نفسه ضرورة اذا اخبره وكيله بعقله على حرة
 او ابتغاء امة وكذلك اذا اخبرته زوجته بحضها او طهرها او جاءه
 رسول بكتاب صدقة او اميرة انه مجوز ان يكون الامر فيما خبر به
 بخلاف الخبر وان كان ظنه الى الصدق اميل ومن جهة اقرب ويفرق بين
 ذلك وبين ما يعلمه قاطعاً عليه واتقابه فرقاً ضرورياً لا يشتبه على عقل
 حتى لو قال له قائل انت موقن قاطع على هذا الخبر الذي عملت عليه وتجربه
 مجري الاخبار المتواترة التي توجب العلم عن بلدان والامصار والحوادث
 الكبار لقائل كل فيه ما انا قاطع ولا موقن بل مجوز للصدق والكذب
 وان كنت بالظن الى جهة الصدق اقرب وما يعمل العقل من نفوسهم
 ضرورة فلا ينبغي ان يقع فيه مناظرة فمن ادعى تشاوي حال من ذكرناه
 لحال من يعلم شيئاً عند الادراك وزوال كل شبهة فيه ولبس او يعلم
 بالاخبار المتواترة فقد كابر فاما تمام الحيلة التي ينكشف الامر عنها
 فهو ايضا وجه يعتد في هذا الموضع وان كان ما ذكرناه اوضح واوّل
 وتقرير هذا الكلام انه لا موضع من هذه المواضع التي عملنا فيها
 على اخبار الاحاد الا ونحن مجوز ان ينكشف عاقبة الامر عن كذب المخبر
 ولا فائدة من ذلك البتة كما فائدة مع العلم اليقيني وليس كذلك العلم التابع
 للادراك والاصل عند التواتر لا فائدة لا يجوز التمسك علمناه عند الادراك
 ولا لبس هنالك ولا شبهة ان ينكشف عن خلاف علمناه وكذلك في الاخبار
 المتواترة فاما ما عدا ذلك من تمام الحيل وانكشف الكذب فيما يتعلق
 بالادراك فما لا يطعن على ما ذكرناه لان كل موضع يشار اليه من ذلك
 لم يخلص من شبهة او شيب التباس و فرق بين جملة وتفصيل ولا يخرج

الادراك مع كل ذلك من ان يكون طريقا الى العلم اليقيني عند ارتفاع
 شبهة ولتبرل لا ترى ان الحزان واصحاب الودائع انما يتم لهم ابدال شي
 بغيره من الملايش والالات لاستباب معروفه منها ان الادراك
 في كثير من هذه المواضع انما يحصل عنده العلم بالجملة دون التفصيل
 والفرق بين الحتمين المشبهين في اكثر اوصافهما وانما يفرقان في
 التبرر انما هو علم بالتفصيل وليس يجب في كل عام بالجملة ان يكون علم
 بتفصيلها ومنها ان كثيرا من العلوم الضرورية قد ينشئ مع
 الدهر فلا يمنع ان تخلي على صاحب لتوب مع طول العهد بل ان
 ثوبه بغيره لان تقاضيل صفات ثوبه قد انشبهها مع تراخي هذه
 ومنها ان الشيء قد يحفي صفاته على تفصيلها اذا ادرى من ادبي بعد
 او قل تامل صاحب له ونصفه لاحواله وصفاته ولهذا تجد كثيرا
 ممن يبدل عليه ثوب بغيره تخفي عليه اذا عرض له عليه حازنه من عبادة
 ومتى قرينه من عرفه وكذلك يلبس عليه اذا لم يتصفحه ولم تجل الاستزانه
 على التفقد والتامل فمتى اشتراى وتامل لم تخف عليه ومن هذا الذك
 يستحسن ان ينفي الثقة عن علوم الادراك كلها لاجل العلة في بعضها
 واحد الامر من مميزات صاحب فاما استنشاه على ان الحق العظم
 قد يجوز ان يخبروا بما ينكشف عن كذب وخبر اليهود والنصارى
 عن قتل المسيح عليه السلام وصلبه فمالا يشبه حتى يخرج به في هذا
 الموضوع وقد يتبين في الكتب ما ينزل هذه الشبهة الضعيفة وجملة
 انه اولها غير مسلم ان شروط الخبر المتواتر حاصلة في اليهود والنصارى
 لان من شرطه اذا لم يخبرنا من شمعنا الخبر من جهة عن مشاهير
 وانما خبرونا عن قوم بعد قوم مع طول العهد وتراخي الزمان

ان تعلم ان صفات من خبرت عند الجماعة التي لقيناها مشاوية لصفات
 من لقيناها وتلقيناها كخبر عنه وهذا لا طريق اليه اهدا في خبر اليهود
 والنصارى لانه غير متكرر ان يكونوا انقضوا في بعض الايمان الخالية
 او خبروا في الاصل عن عدد قليل ولا يمكن ان يبطل بشدة فداستلا فيهم
 وحدث خبرهم بما يبطل به مثل ذلك في نقل المسلمين لان قرب العهد
 يمكن ان يقال معه لجري كذا يعرفنا لمعرفتنا بامثاله وبعد العهد
 ونظاولة لا يتم معه ذلك هذا على ان المسلمين قد يبتلى انقراض اليهود في
 بعض الاوقات وان النصارى بعزوا كل شيء يروونه الى التلاميذ الذين هم
 قلة في الاصل على ان تواتر ما ولا يداشيم من كل قدح فانما يقتضي ان هناك
 مقتولا مصلوبا وقد كان ذلك وانما الشبهة في انه المسيح عليه السلام ولكن
 مخالطا للقوم وملاقيا لهم ولهذا رويوا انهم رجعوا عند قتله في تعجيله الى
 احدهم فاشترطوا اليه غيره حتى قتلوه وقيل ايضا ان المقتول تغير حاله وشكله
 او صافه فلا يمكن ان يشبه مع القتل الشخص بغيره وقيل ايضا ان المصلوب
 لاجل بعده عن العيون وتعدد التفقد والتامل فيه لا يمنع ان يشبه
 بسواه وهذا واضح وغير موحى ان يتعدي الشك في هذا الى مواضع

الفصل الثامن من استنباه

ما الذي يجب به من استال عما في الكتب المعجولة في اللغة من الالفاظ
 والاسماء التي لا يعرفها العامة وكثير من الخاصة لغرابتها وقلة سماعها
 والتداول لاستعمالها وبخلاف استنشاهها في تفسير عن رب القران
 واكثره وغير ذلك من الامور المتعلقة بالدين وهل اضافتها الى اللغة
 العرب معلوم او مطنون فان كان معلوما مع ان الذي تضمنه الكتب
 من ذكر روايات الاحاديث لا يصح واي زيد ومن تجري مجراها وهذه سبيل
 ما يذكر فيها مما يستشهد به عليها من ابيات الشعراء في انه ما خرد عن احاد

وليس فيه تواتر وما الفرق بينه وبين ما تضمنته الكتب في الفقه من
 الاحكام واضافتها الى الامة عليهم السلام ومن يشتمل على ذكره من الرواية
 اضعاف من يشتمل عليه كتب اللغة وهذه المحنة بيننا وبين من ابي
 ذلك ودفعه فان الجميع موجود حاضر وظاهر من يشتمل على ذكره
 كتب الفقه في العدالة والنزاهة والتدين والتنسك والتخوف من
 الكذب وما يتهم اشرف وامثل من غيرهم مع مدح الامة لهم وحسن
 التشجيع عليهم وذلك غير موجود في شواهم ومتى ادعى لتواتر واحصوا
 العلم باحد الامر من امكن مثله في الاخر وعلم ما في الفروع الى هذه الدعوى
 وانها لا تحصل الا مع تعدد الفرق وامتناع وان كان مطنونا فليفت
 استجارت علماء الامة باسرها الماقدام على ما لا يبي من كونه كذبا
 والاشتغال به في تفاسيرها واحكامها والمشكل من روايتها
 والمتشابه من ظواهرها وذلك ان لم يكن معلوما وكان مطنونا
 لم يعرف لم يقع موقعه هذا بعيد في صفتها ومشتكر في نعتها
 وان كان بينها فرق معلوم حصوله في كتب اللغة ونفيه عن كتب الفقه
 فما ذلك لفرق الذي يوجب العلم باحدها وقدره عن الاخر فان قلنا
 اعتماد الامة عليها في تفاسيرها واحكامها يدل على علم بها وليس
 ذلك موجودا في كتب الفقه التي ذكرتموها كان له ان يقول عمل الامة بها
 لا يجوز ان يصدر الا عن جهة يعرفها احادها وجماعتها لان اللغة
 غير ما خوزة بالقياس والراي ولا بد فيها من نقل واشتغال
 واذا لم يكن معها اذا اشتقري حالها الا الرجوع الى ما ذكرناه من
 الفرع الى كتب اللغة التي وصفنا حالها فقد صار عمل الامة وجماعها
 ثابتا في الرجوع الى اخبار الاحاد والفرع اليها فيما يوجب العلم والعمل
 واذا كان يشتمل عليه كتب الفقه من الرواية ازيد حاله في العدة

والعدالة والنزاهة مما يشتمل عليه كتب اللغة كان حكمها في باب العلم والعمل
 اكد وان اقتضى على القول بان الجميع مطنون غير معلوم مع ما تقدم كان
 له ان يقول فاحكموا مثل ذلك في شايبر ما تضمنته الكتب من انساب
 واشعار ودواوين وتفصيل قصايدها واياتها والفاظها وهذا
 واراني اصول البيانات وفروعها فلا يقطع على صفة شي منها ولا حسن
 ما الخبر عنها فلا يطلق في بيت من الشعر ان قابلا وفي مذهب من المذاهب
 ان ذاهبا ذهب اليه بل يعلق ذلك بشرط كما تفعل فيما لا تفعله فنقول
 روي عن فلان كذا وحكي ان فلانا قابلا بكرا حتى يجب ذلك في كل تفصيل
 وما الفرق بين من اقدم على هذا القول وبين من اقدم على مثله في حال
 الامور التي فصلناها وقال كثرة ذكرها وجريانها على الشئ الناس وحظهم
 لها لا عن ثباتها بل عن من حفظها والاصل في نقل الجملة والتفصيل واحد
 فان كانت الجملة معلومة فالتفصيل معلوم وان كانت مطنونة فالتفصيل
 تابع لها لانه لم يفارقها ولا داعي الى نقل الجملة دون تفصيلها
الكلام على ذلك اما اللغة العربية ففيها ما هو
 معلوم مقطوع على انه لغة للقوم ومن موضوعهم وفيها ما هو مطنون
 ومشتبه ملتبس وما هو معلوم منها تترتب احوال الناس فيه فحتمه
 ما يجعل كل احد خاصيا كان او عاميا بايتسرخالطة وفيه ما يحتاج
 الى تنبيه في المخالطة وقرأة الكتب وسماع الروايات الى غايات بعيدة
 وفيه ما يتوسط بين هذين الطرفين بحسب التوسط في المخالطة وقد
 علمنا ان كل عاقل اختلط بعض الاختلاط بالمال اللغة العربية يعلم ضرورة
 ان من هذه اللغة تسمية الكايط بالجدار والسيف بالحتام وان لم يعلم
 دقائق اللغة غوامضها ومن لم يقف على هذا الحد وراى مخالطة
 وسماعه وقرأته علم ما هو اكثر من ذلك وعلى هذا ان ينتهي الى علم

شراير اللغة وكوامنها فانه موقوف على من استوفى شروط المخاططة
كلها وبلغ في لقراءة وسماع الروايات الى الغاية القصوى فاما المظنون
فان رواه الواحد ولم يجمع با في اهل اللغة عليه فانهم ابدوا بقولون في
كتبهم هذا تفرد بروايته فلان ولم يسمع الا من جهة واحدة والمتشبه هو
الذي اختلف فيه علما اهل اللغة فروى بعضهم شيئا وروى آخرون
خلافه ولا معقول في ان اهل اللغة يستشهدون في كتبهم بالبيت من الشعر
الذي لا يقدح باضافته الى شاعره ولو علمت ايضا الاضافة لما وثق في
اضافته الى لغة جماعة العرب بقول الشاعر الواحد لان ذلك ممن فعله
من اهل الكتب والتصنيف لا يدل على انهم اوردوه احتياجا ونظروا الى العلم
بل جرى ذلك مجرى من روي ودون في الكتب خطا في المصنفات
خبر الحجة وبدرق حنين والصلاة الى القبلة وصوم شهر رمضان
وما اشبه ذلك من الامور المعلومة ومعلوم ان الروايات المصنفة
في ذلك ليست بحجة فيها كلها مما يوجب الظن وهذه امور مقطوع
عليها ومعلومة علما لا مجال للشك فيها حتى قال اكثر الناس انه ضروري
الا تزي انهم يستشهدون على ان الجدار في اللغة الحابط والحكام
الشيف بيت من الشعر ولو قيل المستشهد بالبيت من ابن علقمة
ان هذا من لغة العرب قطعت على ذلك رجع الى هذا البيت وهتاك
بل عول على العلم الذي لا ريب فيه واذا ثبتت هذه الجملة فمن اين السائل
ان اهل التفسير استشهدوا في معاني القرآن لعقلية واحكامه
الفقهية بايات من الشعر لاجته في تفسيرهم لما فسروه الا ما
اشدوه والصحيح انهم ما فسروا شيئا من المعاني على سبيل القطع
والثبات الا ما مور معلومة ضرورة لم انما من اللغة وانما
اشدوا البيت والبيتين في ذلك لا سبيل للاحتجاج بل على الوجه

الذي ذكرناه وكيف يعتقد في قوم عقلا انهم عولوا في تفسير معني
يقطعون عليه وانه المراد على ما هو مظنون غير مقطوع به وانما يظهر
لكل احد في معاني القرآن ومشكل الحديث انه مطابق لما يفسر به في
لغة العرب على وجه لا يتطرق الى شك عليه لان العلم بذلك والقطع عليه
يحتاج الى ضرب من المخاططة اذا لم تحصل فلا تحصل ثمرتها وهذا في القول
في غير اللغة من الاخبار التي اشرفنا الى القول فيها وهذا هو المتكلمين
والفقهية وموضوعاتهم فان بالمخاططة يعلم منها ضرورة ما لا يعلم كذلك
مع عدم المخاططة ولم يبق بعد هذا الا ان يقال ومن اين يعلم من خالط
اهل اللغة غاية المخاططة لغتهم على القطع وهو مع انهم مخاططة انما حصل
عنا رواية ابى زيد والاصمعي وفلان وفلان وما في كافي من يوجب
خبر العلم والجواب عن ذلك ان يقال ومن اين يعلم علما قاطعا
الحجة والعزوات الظاهرة والامور الشائعة وان قويت مخاططة
لاهل الاخبار وانما يرجع الى رواية ابى مخنف والواقدي وفلان وفلان
ومن اين يعلم البلدان ولم يشاهدوها وانما يرجع الى قول بلال او جابر
فاذا قيل ابو مخنف الواقدي ثارويابا شائدا متصلة معيشة هذه
الحوادث ولا معول في العلم كما يصل عليهم بل على الشائع الواقع الذي لا
يمكن تعيينه قلنا مثل ابى الاصمعي وابى زيد ولو قيل لاحدنا عين على
جهة علمك وطريق تثبتك فان في لغة العرب ان الحسام الشيف لم يقدح على
ذلك كما لا يقدح من قبل اعين على جهة علمك في البلدان والا مصاد
وقد بينا فيما سلف من الكلام على هذه الفصول ان تعدد تفصيل طريق
العلم هو الامانة على قوته وعدم الريب فيه وبعد فلو صرنا الى ما
استلضعف في خلال الفصل من ان تفسير القرآن والسنة قد يكون كما

هو غير معلوم ولا مقطوع عليه انه من اللغة لكنه مظهر لم يشر
 ذلك فتشاد الالان غير محتج ان تتعبد بقول الاخبار الاحادي
 واستعمال طريق الظن في تفسير حكم قران او سنة بعد ان يكون
 ذلك الحكم مما يجوز العقول اختلاف في العبارة فيه وان مختلف تكليف
 المكلفين فيه بحسب اختلافهم في طنوبهم وهذا انما يشوع في التخليد
 والتحرر الشرعي وما اشبهه كانه غير محتج ان يكون عبارة زيدا في
 شي بعينه التحريم بشرط اجتماع وعبادته عمر والتخليد ولا يشوع
 ذلك في صفات الله تعالى وما يجوز عليه وما لا يجوز لان ذلك مما لا
 يمكن اختلاف العبارة فيه على وجهه كاشيب وهل استعمال اخبار
 الاحاد الموجبة للظن في تفسير احكام القران والسنة الاخصيص
 القران والسنة باخبار الاحاد والتسني ايضا لها باخبار الاحاد
 فاذا كان التخصيص والتسني باخبار الاحاد جازين عقلا ووجوب
 اكثر الناس التخصيص باخبار الاحاد وتوقف عن التسني فما المانع من
 تفسير الاحكام بما يرجع الى الاحاد الاخبار عن اهل اللغة اذا دل
 الدليل على ذلك ويمكن ان يتطرق الى صحة الطريقة بان علماء الامة
 في سالف وانفس سلكوا ذلك من غير توقف عنه فصارا جماعا
 وهذا لا يوجد مثله في العلم باخبار الاحاد في الشريعة لانها
 مسئلة خلاف بين العلماء ولو حصل الاتباع على ذلك في الشريعة
 ايضا لتساوي الامران **الفصل التاسع**
 اذا كان المعجز الذي يظهره الله تعالى على يد الرسول يدل على صدقه
 فيما يوديه عنه لانه قائم مقام التصديق بالقول وكان الذي يدل
 على عصمته تمام الغرض بعخته وهو ان يكون من بعث اليهم اقرب
 الى القبول منه والسكون الى قوله ومنينا ذلك على قولنا باللفظ ووجه



غيرهم وان كانت الرسالة الى من غاب وشهد وبعث وقرب من وجد
 ومن يتوجه فلا بد من ان يكون المودي عن الرسول الى من بعد في اطراف
 البلاد ومن اعلم يوجد من لا عقاب من المعلوم من حاله انه يودي لانا
 لجوزنا على من ذكرناه الا يودي لم يكن الله تعالى من كماله من بعد
 داره من المكلفين في الاعلام بمصالحهم فيما يوجب بعثه الرسول وان
 يكون المعلوم انه يودي بوجوب ايضا ان يكون من المعلوم وقوع الادا
 الذي ذكرناه لانه لا فرق بين الامر من فيما يقتضيه التكليف فان قيل
 جوزوا ان يكون المودي عن الرسول الى اطراف البلاد ممن يجوز الا يودي
 ومتى اخل بالاداء فاه الرسول ما بنفسه او بموذي يقع منه الاداء قلنا
 هذا يوجب ان يكون المكلفون ان تحت علمهم في التكليف طول المدة التي
 فانهم فيها هذا الاعلام والاداء يقتضي ان يكون تكليفهم العقلي في تلك
 الاحوال قبيح فان قيل وكيف لا يلزم ذلك في الزمان المتراخي بين
 صدق الرسول بالرسالة وبين وصول الاداء الى من ناي في البلاد البعيدة
 قلنا اول ما نقوله انه لا يجوز ان تكون احوال المكلفين في الشرق والغرب
 فيما يكون مصلحة او مفسدة من فعالهم متساوية ولا هم لو استنوا
 في ذلك لوجب اعلام الجميع بصفات هذه الافعال في حال واحدة
 وكان يجب ارسال رسل كثيرين بعدد البلاد حتى يكون الاداء
 في وقت واحد واذا وجد الرسول واحدا وذكر ان شريعته تلزم
 القريب والبعيد فلا بد من ان يعلم ان احوالهم في المصالح تترتب
 ترتب وصول العلم بها اليهم فمن كان حاضرا مباشرا للاداء يقطع
 على ان الصفات التي ينه عليها من افعال متجلة ومن كان بعيدا للدار

ادني بعد فحسب بعده ومساقة امكان وصول الادا اليه ومن كان
 شاحط الدار فحسب ذلك وهذا غير ممتنع في التقدير لانه كما كانت
 هذه المصالح تختلف بالازمان وفي الاشخاص وتجب منها في وقت
 مالم يكن واجبا قبله وتتغير احوالها ايضا حتى يدخل الشيخ فيها فحسب
 تغيرها جازان ينزل الامر في المبعوث اليهم الرسول الذي ذكرناه
 وليس لاحد ان يقول جوزوا ان تكون مصلحة البعيد والقريب في
 الشرع متساوية ولكن البعيد انما يكون تلك الافعال مصلحة اذا
 ادبت اليه واطلع عليها فلا يجب ذكره و ذلك ان وجوب الواجب
 منفصل من الاعلام بوجوده وبالاتصال لا بصيرها ليس بواجب واجبا
 وانما يتناول الاعلام والاداء الاطلاع على وجوب افعال هي في نفسها
 واجبة من غير هذا الاطلاع على ان هذا يوجب لقولنا ان الاداء لو لم
 يكن ابدا لما كانت هذه الافعال واجبة او في حجة ابد او قد علمنا خلاف
 ذلك ويوجب ايضا ان يكون المودون لهذه الشرايع لا يخبرون
 بوجوبها لان الخبر بذلك قبل الوجوب الذي يكون بعد الاداء كذب
 ويوجب ايضا الا يلزم اداها ولاي المودين ولا الرسول عليه السلام
 في التحميل وكل هذا ظاهر القبيح فان قيل اليس دعوى الرسول
 للرسالة والى ان ينظروا في معجزه ويعلموا صدقه لا تعرض تلك المصالح
 التي فهم عليها والتكليف العقلي يلزمهم قلنا انما جاز الايعمال في
 الاحوال التي اشرت اليها بهذه المصالح لان العلم بها متعذر في تلك
 الاحوال وليس كذلك الاحوال المستقبلية لان العلم بصفتها لا فعال
 فيها يمكن موجب الاعلام به والاطلاع عليه جري زمان دعوى النبوة
 والنظر في العلم المعجز مجري زمان مهلة النظر في معرفة الله تعالى فان
 المعرفة لطف في كل الواجبات الا في هذا الواجب الذي هو النظر في طريقها

لا شئ كانه ان تكون لطفاني ذلك وعلى هذا التقرير الذي اوضحناه بحسب
 ان نقول انه تعالى لا يوصل الى العلم بصدق الرسول في دعواه الا بقصر
 الطرق واخصرها وانه اذا كان للعلم بصدق طريقان احدهما بعد
 من الاخر دل بالاقرب دون الا بعد ولم يظهر على يد الاما لا يمكن العلم
 بصدق من طريق هو اخصر منه وانما قلنا ذلك حتى لا يفتون المكلف العلم
 بغير جنايته لانه قد تقوت مصلحة جنايته مثل ان يعرض عن النظر في
 المعجز او ينظر لا من جهة حصول العلم او يدخل على نفسه شبهات تمنع
 من العلم فان قيل نراكم بهذا الكلام الذي حصلتموه قد نقصتم معتبر
 الامامية في حفظ النبي والائمة للشرايع لانهم يقولون ان المودين عن
 النبي شريعتهم في حياته فحوز ان يكتموها وتحو انتقاما حتى يجب على النبي التلاني
 والاستدراك ونحو ذلك على بيان الامام فان كان ظاهرا امتا من ذلك
 الشريعة حتى يقف علم ذلك على بيان الامام فان كان ظاهرا امتا من ذلك
 استدركه وان كان غائبا فلا بد من ظهوره والحال هذه حتى قلتم لو
 علم الله تعالى ان اسباب الغيبة تستمر في الاحوال التي تكتم فيها الائمة
 شرعا حتى لا يعلم الا من جهة الامام لما بقي التكليف على المكلفين لحدوث
 تنقية التكليف مع فقد الاطلاع على المصالح فيه والمفاسد في حجة
 فان خشيتم ما امتنا نعموه في هذا الكلام وعظمت عليه بان تقولوا انما
 بوجوب اصحابنا ظهور الامام من الغيبة ورفع التقية اذا اجتمعت الائمة
 على خطا كما هم يذهبون على طريق التاويل في بعض الشريعة الى مذهب
 باطل وتجمعون عليه فيجب على الامام ردهم الى الحق فينبى قيل لكم ماتوا هبوا
 فيها الى باطل على طريق التاويل والشبهة وغيرها لا يكون طريق الحق فيه
 مشدودا ولا موقوفا على بيان الامام حتى يقال انه يجب عليه الظهور
 ان كان غائبا وخرج اسباب التقية لانه يمكن ان يعلم الحق بالدليل الذي

هو غير قول الامام وانما يجب ظهرو الامام حتي يبين بالاطريق
الي علمه الا قوله وبيانه وهذا لا يتم الا بان يعدلوا عن نقل بعض
الشرايع ويكتموه حتي يصح القول بانه لاجهة لعلمه الايمان
الامام والجواب عن ذلك ان اذا الشريعة الي من بعد
في اطراف البلاد لا بد منه ولا غني عنه للوجه الذي اوضحناه وبيانه
في ان ازا حجة التكليف لعقل لا يتم الا معه غير ان من ادعي ذلك اليهم
في علموه بخزان يكتموه ويعدلوا عن نقلها ما لشبهة او غيرها
واذا استمر ذلك منهم لم يفصل عن باقي من كلف ويوجد فيما
بعد من المكلفين لا يتم مصلحة الامة من هذه الشريعة فحينئذ
يجب علي النبي ان كان موجودا او الامام القائم مقامه ان يبين ذلك
ويوضحه ويشرح منه في ما يودي الي ظهوره واتصاله بكل مكلف
موجود ومنه نظر فلذا اوجنا حفظ الامام للشريعة والثقة
بها لاجله ومن جهة مراعاته ولا تنافي بين هذا القول وبين ما قد
من ان الشريعة النبي لا بد من اتصالها بكل مكلف موجود والفرق
بين الامر من ان المنع من فوت العلم بالمصلحة واجب والاستظهار
في ذلك حتي لا يقصر العلم عن بلوغه لا بد منه وليس كذلك استدراك
الامر بعد فواته وقصوره في حال الحاجة اليه لانه يودي الي ما
ذكرناه من قبح التكليف في تلك الاحوال التي لم يتصل فيها العلم
بصفات هذه الافعال وقد يتناهي كتاب المشافي في الامامة
ما يتطرق عليه الكتمان من الامور الظاهرة وما لا يتطرق
ذلك عليه وما جرت العادة بان تدعو الدواعي لعقلا الي كتمان

وما لم تجر يدلك فيه فمن اراد ذلك مستقصي مبسوطا فليأخذ من هناك
فان قيل اذا منعتهم من كتمان شرع النبي عليه السلام عن بعد عنه في اطراف
البلاد وادعيتهم انه لا بد ان يكون المعلوم من حال الناقلين لذلك ان
يتقلوه ولا يكتموه وذكرتم ان التكليف وازاحة العلة فيه بوجبه ذلك
فالا جعلتم الباب واحدا وقلتم ان الذي ينهي جميع الشرع اليهم
وينتسبون في علمه لا يجوز ان يعدلوا كلهم عن نقله ويكتموه حتي لا
يتصل بمن يوجد مستانفا من المكلفين مثل العلة التي روتموها في ازا حجة
العلة في التكليف والا كان كل ناقل للشرع ومورده الي غيره من موجود
حاضر ومفقود منتظر في هذا الحكم الذي ذكرتموه مشتبا وبين والحاجة
مع ذلك الي امام حافظ للشرعية قلنا قد اجنا عن هذا السؤال
بعينه في جواب مشكلة وردت من الموصول ووضحنا ان ذلك كان جائزا عقلا
وتقديرنا وانما منعنا منه اجماعا لان كل من قال ان الامة باشرهم لجواز
عليهم ان يكتموا شيئا من الشرع حتي لا يذكره اذا كره لا يجعل المومنين ذلك
الايمان امام الزمان له وايضا حجة واستدراكه دون غيره مما يجوز فيها
وتقديرنا ان يكون الثقة له ومن اجله وكل من جواز ان يحفظ الشرع بالامام
الزمان ويوثق بانه يفت شي منه لاجله كما يجوز ان يحفظ ويوثق
بوصول جميعه بان يكون المعلوم من حال المومنين انهم لا يكتمون فيقطع
عنا ان حفظ الشرع والثقة به مقصور تين علي الامام وحفظه لان الله
بين مجوز علي الامة الكتمان وغير محيل اليهم وبين محيل اليه وحقق
ان العادات تمنع منه من اجانه ولم يحمله وهم الامامة خاصة لا يستندون
الثقة والحفظ الا الي الامام دون غيره انما يستند الثقة الي غير الامام من
تحليل الكتمان علي الامة واذا بان بالادلة القاهرة جواز الكتمان عليهم

فبالاجماع يعلم ان لتقديرا بما يصح استنادها الى الامام دون اشارته اليه
 من المعام وهذه الجملة التي ذكرناها اذا حصلت وضبطت بان من
 اقتابها جواب كل شبهة اشتمل عليه الفصل الذي حكياه وزيادة كثرة
 عليه ثم تشير الى ما يجوز الاشارة اليه اما ابتداء الفصل فانه مبني
 على ان يرجع في ان النبي لابد من ان يودي بالحكمة من الشرع الى دليل عصمة
 وليس الامر على هذا وقد مرح الكلام في صدر الفصل بين وجوب الاداء
 في الرسول ومن يودي عنه وبين العصمة ونحن نقول ذلك ما صدق
 الرسول الرسول فيما يودي به فدليله المعجز لانه مطابق لدعواه ومصدق
 لها فلو لم يكن صادقا في الدعوى لما حسن تصديقه به وهذا قد بيناه فيما
 سلف من كلامنا على هذا الفصل والمرجع في وجوب ادائه الى ما ذكرناه
 ايضا من ان العلة لا تنزاح الابه وانه الغرض المقصود في ارتفاعه
 كون الارشاد عينيا فاما وجوب عصمة الرسول في غير ما يودي به فدليلها
 ما اشير اليه في الفصل من وجوب لشكون وحصول التفكر عند فعلها
 وطريق العصمة كما ترى متميز من وجوب الاداء كما ان طريق وجوب الاداء
 من طريق العباد بالصدق في دعوى النبوة فلا ينبغي ان يخلط بين الجميع
 ولم يبق بعد هذا الا ان يدل على ان المودي شرع الرسول من جهة
 الى اطراف البلاد لا يجب ان يلحقوا به في العصمة وان لم يوافقوا في ان
 المعام من حاله وحالهم انه لابد من ان يودي بالحكمة ولا يكتفى والذي
 يوضح ان ان ادا الرسول عليه السلام اليها يقترون به تعظيم واجلاله
 وارتفاع قدره ومنه لانه لان المعجز الظاهر على يده يقتضي ذلك فيه
 وليس كذلك اذا من يروي عنه ويودي اينما من الامم تشريع
 لان ذلك الاداء لا يقتضي تعظيما ولا احلالا ولا الدليل المومن لهم
 من خطايهم فيه يقتضي فيهم رفع منزلته ولا قدره كما كان ذلك كله

وان ما يكون المكلف معا قريبا في فعله المكلف في الوجوب كالتمكين لافرق في
 القبح بين المنع مما يتمكن من الفعل وبين ما يكون معا قريبا في فعله واذا
 ثبت هذا ولم يشع في الحكمة وحسن التدبير ان يبعث الله تعالى الى خطفه
 من ليس بمعصوم فيكون ممن يجوز ان يودي بحمله ويجوز الا يودي به لكنه
 متى ادعى كان صادقا فيما يودي به وطريقا الى العلم بصحة مكان المعجز الظاهر
 على يده فما الذي يشوع ذلك في حكمة الرسول وحسن تدبيره حتى ينفذ
 الى من بعد عنه ولم يشاهد من ليس بمعصوم يخبرهم عنه ويدعوهم الى الله
 تعالى والى قبول النصيحة خبره عن الرسول ويجوز ان يودي بذلك وان لا
 يودي به لكنهم متى ادوا كانوا طريقا الى العلم لتواترهم وتكليف الكل متساوي
 وما يلزم من ازا حجة عليهم وقطع عندهم مماثل فان قلنا ان الرسول اذا
 كان مبعوثا الى الجميع وكان من رايه من يبعثه من اعياله ومنداريه
 لما يقع منه من الكل والتفريط كان في الحكم محبرا للكل وداعيا لهم وان لم
 يشاهدوه ويشافهمهم بالخبر والاداء كان لقائل ان يقول مثل ذلك في
 الله تعالى لا يندب الكل والاهم ومن ورا من ينفذ اليهم براعيهم ويتدارك
 ما يقع فيه كل والتفريط منهم فهو في حكم المخبر للكل والداعي لهم وان لم
 يشاهدوه ويشافهمهم بالخبر والاداء كان ذا كونه من عصره الداعي
 مما تقتضي العقول عموم كونه لطف في حق شاير المكلفين فاما ان كان
 ما يختلف حاله فيه فيكون منهم من دعا المعصوم وخبره يكون معه
 اقرب الى القول ومنهم من يتساوى في دعائه وقوله المعصوم وغيره
 لم يكن الى وجوب عصمة الرسول طريق في العقل وكان كشاير الاطراف
 التي تختلف حالها ويقف العلم بها على السمع وهذا لا نقوله وان شئنا
 بين الرسول ومن ينفذ من قبله الى من بعد عنه في العصمة صرنا الى ما

تخلي عن بعض صحابنا كان له ان يقول فما الطريق الذي يعلم به من يتقون
 اليهم عصمتهم فان قلتم بالمعجزات حسب اضعفتم الي وجوب عصمتهم وجوب
 ظهور المعجزات على ايديهم وان قلتم بالتواتر عاد السوال المتقدم عليهم وقيل
 لكم لو شاع وحسن في امر واحد ان تراح علة المكلفين فيه بمن يجوز
 ان يخبر به ويجوز ان لا يخبر به ويدعوا اليه وهو غير معصوم لشاع وحسن
 في شايير الامور وكان له ان يقول لنا المعصومون الذين ينقطع عنهم
 المكلفين في عصرنا هذا في كل بلد وفاجية حتى تحسن اداة تكليفهم
 فان قلنا لم نوت في ذلك الا من قبل نفوسنا ومن شواختيارنا وما
 نعلم من مغيبات حوائنا كان له ان يقول اذا حسن ان تراح علة المكلفين
 شواختياركم وما ذكرتموه من احوالكم لو بدى به او فعل مع ارتفاع
 ذلك من جهة كان فينا منافيا للحكمة وحسن التدبير فلم لا يجوز في بعض
 الامم الانبياء مثل ما علمتم او علم من احوالكم فيحسن من تعالي الاجل ذلك ان
 يرسل اليهم من يجوز ان يبلغ ويجوز الا يبلغ ولا يكون معصوما ولو
 بذلك او فقد ما حصل منهم وعلم من عالم كفتح وكان له ايضا ان يقول
 ما افكرتم ان تحسن زحاة علمكم الان لما كان ما ذكرتموه من انكم اتيتم فيه
 من قبل نفوسكم وشواختياركم بالروايات عن تقدم من اعلمكم وعز امام
 عصركم لعلمنا بدوام التكليف علينا وفقدنا لقول معصوم
 فيوسط بيتنا وبين امام عصرنا او من تقدم من اعتنا وقد
 التواتر وظواهر القرآن في كل ما يلزمنا وتجب علينا واذا ثبت علمنا
 بذلك لم يتبق بعده الا الروايات المتداولة بيننا
الكلام على ذلك اعلم الله تعالي اذا علم ان في
 مقدور عباده افعالا متى وجدت وقعت منهم افعالا واجبة

في العقل ومتي لم يفعلوها لم تقع منهم تلك الافعال الواجبة فلا بد من اعلالهم
 بذلك ليفعلوه لان لا يقع الواجب الا مع وجوب في العقل كوجوبه وكذلك
 اذا علم من جهة مقدوراتهم ما اذا وقع منهم وجدت افعالهم من جهة
 لا توجد متى لم يقع ما ذكرناه فلا بد من اشعارهم بذلك لان يقع اليقبح
 عنده ولولا لم يقع لا يكون الا قبيحا وتجب اجتنابه والامتناع منه
 واذا كان المكلفون لا يعرفون بعقولهم صفة ما يقع الواجب او اليقبح
 عنده والتحيز يربط بين غيره فواجب على الله تعالي المكلف لهم المعصوم
 للثواب والنفع ان يعلم بما ذكرناه وكما يجب ان يعلمهم ويرشح علمهم بالاشياء
 وغيرها واذا لم يجز ان يعلمهم ذلك باضطرار لانه لا يمتنع ان يتعلم كون هذه
 الافعال مصلحة لنا بان يكون العلم بصفاتها يرجع الي اختيارنا كما نقول
 في المعرفة بالله تعالي وان كونها لطفا موقوف على فعالنا ولا تقوم حرجنا
 الضرورة فيها مقام الاختيار فلا بد من ارسال من يعلم بذلك لهذا
 نقول ان بعثة الرسول متى كان الغرض بها ما ذكرناه فان وجوبها تابع
 لحسنها ولا بد من ان يكون الرسول التعريف هذه المصالح من يعلم من حاله
 انه يودي بحملته من الرسالة لان زحاة العلة كما اوجب لارسال التعريف
 فهو موجب للعلم بانه يودي بالقرين ان بعثته من لا يودي في ارتفاع
 ازاحة العلة كترك البعثة في تقويت العلم بالمصالح وايضا فان
 ارسال من لا يودي بعثته لان الغرض في البعثة الاداء والتعريف وانما
 نقول على المذهب الصحيح لا بد من ان يكون الرسول في الاداء يقع تخصصه
 على طريق التبعية لان الغرض المقصود هو الاول وانما اوجنا شيئا
 يرجع الي الرسول الغشاد ان يجب عليه ما لا وجه لوجوبه ولا يجوز ان
 يجب على زيد مصالح عمر واذ لم يتم الغرض المقصود في ارسال كان عينا

ولا يجري ذلك مجرى تكليف الله تعالى من علم انه يكفر لان الغرض في
التكليف هو التعريف لا استحقاق لنواب لا الوصول اليه بالتكليف
فد حصل الغرض وليس كذلك تكليف النبوة لان الغرض فيها هو
اعلام المكلفين مصالحهم ومعالا يتم تكليفهم اليه فان قيل جوزوا
ان يكون في معلومه تعالى ان كل من ارسله الياودي حامل من النظر
الذي اشترط اليه فان قلتم لا بد ان يكون في معلومه من يودي قيل ومن
ابن لا بد من ذلك وما الدليل عليه قلنا ليس تمتع فرضا وقد مر
ان يكون في معلومه تعالى ان كل من بعثتم لتعريف المصالح الياودي
عنه لكن ذلك متى كان في المعلوم مضافا بمصالح وعفا بعد من جملة
افعال العبادات فكيفهم العقلي ووجبا شفاة عنه لانه فيهم ان تكلفهم
ولا يبرح علم واذا كان طريقا راحة العلة مشددا فاذ اقم التكليف
فان قيل الاجاز تكليفهم وجرى مجرى حسن تكليف من لا لطف له
قلنا الفرق بين الامر من ان من لا لطف له قد ارحمت علة ولم يذخر
عنه شي به يتم بكينه ومن لم يطلع على مصالحه ومفاشده لم ترح علة
وفاتته مصلحته شي يرجع لا يتعلق به ولا صنع له فيه واذا كانت
هذه الجملة ووجب الارشاد على ذكرناه فلا بد ايضا مما لا يتم
الغرض في الارشاد اليه وهو الدلالة على صدق الرسول فيما يودي
لان قوله لا يكون طريقا الى العلم بما تحله الا من الوجه الذي ذكرناه وهذا
قلنا انه لا بد من اظهار المعجز على يد من يكون جارا مجرى تصديق
تعالى له في دعواه عليه بالقول كما لو صدقه نظقا لو حبان يكون
صادقا والافصح التصديق وكذلك اذا صدقه فعلا واذا كان
الرسول مبعوثا الى قوم باعياهم يصح ان يسميها بالمنافعة
منه اذاه ولم تتعلق الرسالة بمن بعد وفائي في اطراف البلاد ولا
من ناي من الاطلاق لم يجب شوي الاداء اليهم ولم يتعلق بهم اذ الي

في المعجز وكيف يكون من علمنا صدقه لان الله تعالى صدقه وسموه
بان خرق العادة على يد من علمنا صدقه بان الحان لم يخرج من جري مجراه
بالكذب ولهذا جاز ان يودي المنفعة الموض والافرو والبر والفاجر
ولا يجوز مثلا ذلك في ادائه واذا اقرن الادان بما او صحابه جاز ان يعتبر
في ادائه من وقع منه الاداء على جهة الاعظام والاجلالا يكون مع اقرب
الى القبول والامتنان من عصمته وطهارته ونزاهته وتعدنا ذلك الى
في الاخلاق المستهجنة عنه والخلق المستشقة وكل هذا لا يبراع في من
يقول عنه ويروي شريعه من الجبراعى بانه ولا عد الله كيف تراعى عصمته
وقد مثل الشيوخ ما يذهبون اليه في هذه المسئلة بالواعظ الداعي الى
الله تعالى في انه متى كان منما شكا مظهر للنزاهة والطهارة كان الناس
اقرب من قبول قوله وعظه واذا كان معجرا ما منتهكا بقدر ذلك عنه
وقل السكون اليه واذا كان قاله صحيا معلوما به لا يجب في قبول
الواعظ والمودى عنه وعظه ما او جنباه فيه من النزاهة والطهارة
ولا يجوز لاحد الزام الامر من على الاخر فاما ما مضى في وسط هذا
الفصل من التشكيك في عموم وجوب عصمة الانبياء والزام انه مما يجوز ان
يختلف كونه لطفافا ليس يصحح لان جهة كون العصمة لطفافا في السكون
ورفع الشك معلوم انهما مما لا يختلف في العقلا كما لا يختلف جهة
كون المعرفة بالله تعالى لطفافا من جهة كون الرسول المنبسط اليه النافذ
الامر لطفافا في انتظام الامور وارتفاع خللها فلا معنى للتشكيك
في ذلك فاما ما مضى في الفصل من القول بانه ان شوي مشوي الرسول
وبين من بعد من قبله الى من بعده في العصمة وصار الى ما حكى عن
بعض اصحابنا فليس يصحح لمن قال من اصحابنا بعضه امراء النبي والامام

وقضائه وحكامه وخلفائه لا يقول بعصمة الرواة عنه والمؤيد من لاجاره
 الى اطراف البلاد وكيف يتصور هذا والرواية عن النبي والامام والناشر
 لاجاره وما اتى به من شرايعهم الخلق جميعا لان ذلك لا يتعين تخص
 بطائفة دون اخرى وكان يجب على هذا ان يكون الخلق معصومين والكلام
 الذي كفا فيه هل يجب ان يكون من يودي عن النبي عليه السلام وينشر شريعته
 في اطراف البلاد من يعلم ويقطع انه يودي ويجوز خلاف ذلك فيه وهذا
 منفصل مما ارتكبه بعض اصحابنا غلطاً لطافه من عصمة امراء النبي والامام
 وخلفائه فاما ذكر شوا الاختيار لنفوسنا في جملة الكلام فلا شبهة في
 ان شوا الاختيار من المكلف لنفسه لا يرفع اذ احته عليه في تكليفه ولا
 يرفع وجوبه لكل على مكلفه ولا يقتضي ايضاً جواز اذ احته عليه بالشرع عز
 لها على حقيقة فلا معنى للنشغل بهذا النوع من الكلام فاما ما ختم به الفصل
 من الزمان ان تراح علتنا هذه العلة التي ذكرها بالروايات عن الامامة
 الا اخر الفصل فقد مضى لا يدخل تحت الاختيار ولا التسيب في باب اذ احته
 العلة وان العلة لا بد من اذ احتهها لكل مكلف حسن اختياره او مشي
 فان الزم اذ احته العلة بروايات توجب العلم وتنزيل الرب لتزهدنا ذلك
 وما اراد ذلك لانه شرط فقال عند فقد كذا وفقد التواتر وان الزم
 ان تراح العلة بروايات لا توجب العلم فلا علة تراح بذلك وما
 يجوز كونه كذباً كيف تقطع به على مصالحنا ومفاسدنا وهو لا يوجب
 العلم ولا يستند الى جهة علم كما نقوله في الشهادة وغيره ومن هذا الذي
 يسلم ان في الشريعة في وقتنا هذه حاد ثا شرعياً لا يعرف حكمه بل
 قاطع وماعداً للبحر من التواتر وظواهر القرآن كان محالاً ان يذكر
 اجماع الفرقة المحقة فهو المعتمد في كثير من الاحكام على ما تقدم بيانه
 ان قيل الظاهر من حال

الفصل العاشر

الرسالة

الرسول صلى الله عليه واله فيما يريد به من بعد عند من امتد واعلامهم
 ما يلزمهم من مصالح دينهم ودنياهم ما جرت به العادة ومضت عليه
 الامم من انفاذ الامراء والولاة والعمال والقضاة والرشا والسعاة
 ينفذ المولى منهم من حضرة من يوليه بالكتاب المتضمن لولايته وعزل من
 كان قبله والرسول من غير مراعاة تواتر واكثر من ينفذ الى لا باعد
 لا يصحبه الامم في جلته ومتصرف بين امره ونهيته ومن هذه حاله
 وان كثر عددهم فيما يراعيه من يذهب الى التواتر المعلوم باكتساب من
 الشرط الذي لا يتم اكتساب العلم من دونه مفقود منهم وهو العلم بانه
 لا داعي جمعهم على الكذب فاذا طالب صحتهم وكثرة اجتماعهم تعذر العمل
 بالشرط وحصل اقوي لامارات في فقدوا وان كانت هذه حال الولاة
 فمن ينفذ للتعليم ان لم تقصر حاله عنهم لم تزد عليهم فيما يجوز على الامام
 والولاة فما لا يتم اكتساب العلم بصدقهم معه ثابت فيهم
 الرسول الى من يواتره الى البلاد والنواحي من الفقهاء وكفاء
 عرضه ويوافقوا مقصده في تعليم من يتواترون عليهم لا
 يميز عددهم على اهل بلدة من الفقهاء وكفاظ ولو كان
 لظهر ذلك من امرهم واشتهروا لذكر وذكور وكون وكان
 ذكر ما جرت به العادة من انفاذ الامراء وعينهم لغراب
 العادة والمعلوم ان الفقهاء والحفاظ الذين كانوا
 صلى الله عليه واله لورام ان يواترهم الى بلد واحد لما تم
 ينفذهم على هذا الوجه بل كان ينفذ الواحد الى الاقل
 لمعاد وقلان وقلان وانما لما فعل ذلك ظهر واشتهر
 التواتر والشيرو لم يذكر في شيء من كتبهم ولا تضمن
 ومتابعهم ذكر الفقهاء والحفاظ الذين انفذهم رسول الله



الى الاولاد ولا يمكن للدعوى تخفاد كل واستتار لان من تقدم في العلم
والحفظ لا بد من ان تطول محبته من داخل عنه ويستكثر منه ومن
طال محبته للرسول صلى الله عليه واله واخذه عنه وتوجهه وتقله
لا يكون خافلا كيف وقد انضاف الى ذلك استنباطه في التبليغ عنه
والقيام باعظم الامور التي بعث لاجلها وهي تعليم الدين وازاحة
الغلة فيه واذا كنا اذا رجعنا الى انفسنا لم نعلم ذلك واذا رجعنا
الى ما يروى من قبل الاخبار ونحوها فلم نجد علمنا ايضا انه لم
يكن وقد قال الله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ولم يخص من شاء له
قرب منه دون من بعده عنه وقال جل اسمه وما ارسلناك الا
مبعوثا الى الخلق كافة لكانت لشهادة له صلى الله
عليه وسلم بالرسالة ونفع الامة غير ما وقع موقع الصحة
بانه صلى الله عليه واله لم يقبل الله تعالى الى دار كرامته
من بعث اليه وكان موجودا في ايامه
عذره بخبر ما يقتضيه من قال بالتواتر حسب
بذره يكون بالاركان الى والمشافهة له
مكون عنه ويقدر روع عليه فاذا لم يفعلوه
هم وكان صلى الله عليه واله قد بلغهم وازاح عنهم
في شئ علوانية ووجوب الرحيل اليه وهاك يسوع
واعلى اهل الارض ان كلوا ابلادهم وبرحلوا باشرهم
لرسول وياخذوا عنه ويتفقوا عليه وينفذوا
عليهم بعد التفقه واكفط فان قلتم ذلك فما الموجب له
ان على لزومه هذه جازة مني نعم سيدنا اهل الحرابي
سبح الله اعاده بالاجابة عنها والتفضل بذكرها بحرك

بحرهما مجالا ومفصلا حسب ما تختمله اكمال ويتشبع له الزمان مما لا ينبغي
اليه غيره ولا يطمع في الظفر به سواء كان ذلك من اشرف ما يتش واخل
ما ذكر لكثرة الاستفاعة به والاعتماد عليه فيما لا يخلوا المكلف من وجوبه
ولا ينفل من لزومه وكان مني حصلا طلع على ابو صله الى معرفة كل ما يرد
عليه من المتشاكل والنوازل ويلزمه ويلزم غيره من العبادات والاحكام
مضافا الى طواهر القرآن وما تواترت به الاخبار ولشيدنا الاجل الحال
الله بقاءه وجلالته واهله بدوام سلطانه وعلو كلمته وانستكاطه
على الراي ان مشا الله الكلام على ذلك
اعلم ان الراوي شرع النبي صلى الله عليه واله والناشر له في اطراف الاطراف
البعيدة هو غير من ينفذه عليه السليم الى البلدان ما اهدى او حاكما
او عاملا لان النقل والرواية والاشاعة مما يشترل فيه لخلق اجمعون
على ما جرت به العادة ولا يقف على فرقة معينة ولا جماعة مخصوصة
والامانة او القضا او العمالة يقف على من خصه النبي صلى الله عليه وسلم
بهذه الولاية وافرده بها وانفذه لها وهذا ما قد اشرنا اليه في الكلام
المتقدم على هذا فان قيل فاذا كان الامر والعمال لا يودون الشرع
ويبلغونه فما الفائدة في تقادهم قلنا في انقادهم فوايد ظاهروا لمن
تأملها والامر ان ينفذون بحماية الثغور وضبط الاطراف من الاعداء
وحمايتهم والقضاة للحكم وفصل الخصومات والعمال لجباية الاموال
وقبض الصدقات فمافيها ولاي الامن بعد شرعا وممضي احكاما
ليس المرجع في صحتها وثبوتها الى ادايه وتبليغه فان قيل اليس قد ورد
انه عليه السلام كان ينفذ اقواما لتعليم الناس وتوقيفهم وهذا هو
الاداء والا بل لاغ قلنا التعليم والتوقيف غير الابلاغ والاداء
لان المعلم لغيره هو الذي يربط له الدلالة ويرشده الى طرقها
ويقرب عليه مبلوكها ويقف على المتقدم من الاحكام والموج

ونحن نعلم ان الفقيه يعلم غيره والمتكلم يوقف متواله وما فيهم من يبلغه
 شيئا ويؤدي اليه شروفا لكن على النجى الذي اوضحناه وقد كان النبي
 صلى الله عليه واله با مرد دعائه في الامصار بان يبتدوا بدعائه الناس
 الى التوحيد ثم النبوة ثم الشرايع ولا خلاف بين العقلاء في ان قولك ولاي
 الدعاء ليس بحجة في التوحيد ولا النبوة ولا بدعائهم يعلم ذلك
 وانما يبنون على الدلالة ويهدون الى طرقها فالا كانت الشريعة على
 هذا جارية وقد استقصينا هذا الجنب من الكلام في الجواب عن الفصل
 الثالث واحكامه وقلنا ايضا هناك اذا كانت اخبار الاحاد عند
 اوجها العمل بها لا بد فيها من استناد الى دليل يوجب العلم يقتضي التعبد
 فيها بالعمل لان قول من يقول ان خبر الواحد نفسه يوجب العلم مردود مطروح
 فمن اين علم اهل البلاد البعيدة ان النبي عليه السلام قد تعبدوا او وجب
 عليهم العمل باخبار رسله وان كانوا احادا ومعلوم انه لا يجوز ان يعلموا
 ذلك من الرسل انفسهم فلم يبق الا التواتر والنقل الموجب للعلم فالقلنا
 في الشرع كله بمثل ذلك فان قيل لا بد من ان يكون اهل اطراف البلاد علمين
 بان الذي ورد اليهم اميرا وحاكما من جهة النبي عليه السلام صادق في اضافته
 نفسه اليه عليه السلام لانه ينفذ شرعا ويمضي احكاما دينية فلا بد
 من ان يعرف له عن ذلك يعلم لا عن ظن فمن اين علموا ذلك والظاهر انهم
 يرجعون فيه الى اقوال الرسل او اخبار العمال وهم احاد واخبار الاحاد
 عندكم لا توجب علما قلنا لا بد من علم بانهم رسله ولا تنو الطريق
 الا ذلك هو غير اخبارهم نفوسهم ومعلوم ان العادة جارية بان الملك
 العظيم اذا ادب اميرا او واليا لبعض الامصار وكتب عهده على ذلك
 المصرا وامره بالتاهب للخروج واطلق له النفقات فان خبر ولايته
 يسيح ويذيع وينتقل باهل ذلك المصرا على ترتيب وتدرج فينتقل
 اليه او لا عزعة الملك على تواليته وظهور اسباب ذلك

وتترادف الشفاعات فيه ان كان فيه شافع ثم الخطاب له على الولايه تصوير
 امره فيها وقاهبه لها وعلى ذلك ان يقع منه الخروج وهو لا يصل اليك
 البلدة الا بعد ان علم اهلها بالاخبار المترادفة المتواترة بولايته وانظروا
 قدومه واستعدوا للقاءه وهذا امر معلوم بالعان ضرورة واذا كان
 النبي عليه السلام اعلا قدرا واجل خطرا من كل من وصفنا حاله من الملوك
 والاهتمام بولايته وولائه اشد واقوي من الاهتمام بولاية غيره فلا بد
 من ان يكون انتشار امر وولائه وشياع ذكرهم قبل نفوذهم الى اعماله بحسب ما
 ذكرناه من جلالة الحال وعظم منزلة الشريعة وامتداد العيون الى خبر
 فيها برياسة او تخص بولاية وكيف تخفي هذا على من عرف العان وراى
 ما تقتضي به في امثال هذه الامور وهذه الجملة التي ذكرناها في اثبات الجواب
 عن جميع ما اشتمل عليه هذا الفصل ثم نشير الى ما يحوز الاشارة اليه منه اما
 ما انتهى به الفصل من القول بان حال النبي صلى الله عليه واله في من يولي به
 وينفذ الى البلاد كحال غيره في من يولي لولاية وينفذ الامرا فغير صحيح
 لان ولاية غير النبي وامراه انما يقومون بمصالح الدنيا وية فلا تمتنع
 ان يقوم الظن فيهم مقام العلم وولاية النبي صلى الله عليه واله وامراه
 يقومون بمصالح دينية وهذه مصالح مبنية على العلم دون الظن
 فمثل غير النبي عليه السلام من الملوك وامراؤهم يكفي الظن بانهم صادقون
 كما نقول في قبول الهدايا وامراشيات بعضنا لبعض وجميع التصرف
 المتعلق بمصالح الدنيا ولا يكفي في رسله عليه السلام الا العلم
 فلا ينبغي ان يحمل احد الامرين على صاحبه والاكتفاء في ان الفقهاء
 والعلماء والحفاظ اعداد قليلة لا يبلغون حد التواتر لا يحتاج اليه
 لانه بني على ان الاداء للشرع والتبليغ له موقوف على العلماء والفقهاء

وان خبرهم اذا كان لابد من كونه طريقا الى العلم فواجب
 ان يكون كثرة متواترين وقد بينا ان الامر بخلاف ذلك
 ذلك كله واوضحناه وما ختم به الفصل ايضا من وجوب
 ارتحال اهل الامصار وسالكى لا قطار حتى يسمعوا من
 الرسول عليه السلام ما يشافه به غير واجب ايضا ويغني
 عن ذلك كله ما بيناه ورتبناه وقد اجبتنا عن هذه المسائل
 بما اتسع له وقت ضيق

تمت المسائل واجوبتها بحمد الله تعالى
 وافق الفراغ من تعليقاتها في الولاية ودر شهر
 ذي القعدة من سنة ثمان وستمائة
 وكتبه للعالم وعلوه على محمد بن الطاهر
 وحسنه الله ونعم الوكيل

وص

حوال

حوال باب المسائل السالفة
 قال في سيدنا السلام العالم
 البارع العلامة المحقق المحقق السيد
 الزهيد المرتضى علم الهدى دي المجد
 ابي القاسم علي بن الحسين الموصوفى قدس
 الله روحه ونور ضريحه



بنیاد محقق طباطبائی

مكتبة المرحوم السيد محمد باقر

١٢٩